توظيف الدرس النحوي في حلِّ المُشْكِل من لفظ الحديث النبوي في ضوء كتاب "مشكلات موطأ مالك بن أنس" لابن السّيد البطليوسي (ت 521هـ)

Employing the grammatical lesson in solving the problem of the word of the Prophet's sayings in the light of the book "Problems of Muwatta Malik bin Anas" by Ibn Al-Sid Al-Batalyawsi (d. 521 AH)

Prof. Dr. Sabir Elsyed Mehmoud
Faculty of Arabic, Al Azhar University – Egypt
Email: Saberahmed47@azhar.edu.eg ORCID: https://orcid.org/0000-0002-1566-4585

Abstract

There are many valuable sciences which are beneficial and stand top of the list and the most important of them are the sciences of the Sharia, and some specific arts associated with Sharia for true understanding of the Quran and sayings of the Holy Prophet. To achieve this target, scholars from ancient times worked hard for confinement of the Arabic Grammar, limiting its border, differentiating the branches from fundamentals for the best understanding of the Holy Quran and Sunnah of the Holy Prophet. For the sake of true understanding of the Holy Quran and Sunnah, one must master the sciences of language like semantics of words, meanings of different sentences and phrases and their structures. A true understanding of the Holy Texts demands mastering of different sciences and from these sciences; grammar stands first which helps initially to understand Sharia.The book titled "Problems of Muwatta by Malik bin Anas" caught my eye, so I wanted to know about these problems, and how to solve them, so I came across a good number to create a research based on highlighting the impact of the grammatical and morphological lesson in solving the problem of the wording of the Prophet's hadith in the light of a book Ibn Al-Sid Al-Batalyawsi.

Keywords: *Sciences, Sharia, Understanding Holy Texts, Arabic Grammar, Ibn Al-Sid Al-Batalyawsi.*

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على النّبيّ الأمين محمّد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن والاهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد

فإن من أجلِّ العلوم قدرًا، وأعلاها مقامًا، وأعظمِها نفعًا، وأمضاها أثرًا علوم الشرع المعظم، وما ارتبط بها من فنونٍ مُعِينةٍ على فهم مراد الله –تعالى– في كتابه، ومراد نبيّه –صلى الله عليه وسلم– في سنَّتِه، وما يترتب على هذا الفهم من أحكام وشرائع تَمُسُّ أحوال العباد في دنياهم وأخراهم، ولذلك صرف العلماء –منذ قديم الزمان– أنْفَسَ أوقاتهم، وأثمن أعمارهم في تقعيد القواعد وضبط الحدود، وتخريج الفروع على الأصول، وحملِ غير المعلوم على المعلوم؛ تحريًّا للفهم المنضبط عن كتاب الله وسنة رسوله.

ولا يستقيم هذا الفهم المنضبط لكتاب الله وسنة رسوله إلا لمن أتقن علوم اللغة، فبها تُعْرَفُ دلالات الألفاظ، ومرامي الجمل والعبارات، والوقوف على معانيها ومبانيها.

ولا يتأتى الفهم المنضبط إلا من علمٍ كان أصلاً لغيره، ويُسْتَنَدُ إليه في تحقق المعارف، وذلك العلم هو علم النحو، باكورة العلوم الشرعية، والأصل الذي تفرعت عنه البقية، فله الأسبقية قبل غيره في استكشاف أسرار العربية، ومعالجة النصوص الشرعية.

ومما يدل على ذلك أننا لا نجد علمًا من العلوم الإسلامية إلا وافتقاره إلى العربية بَيِّنٌ لا يُدْفَع، وفي ذلك يقول الزمخشري في مقدمة مفصّله: "...وذلك أنهم لا يجدون علمًا من العلوم الإسلامية فقهِها وكلامِها، وعلمي تفسيرها وأخبارها إلا وافتقاره إلى العربية بيِّنٌ لا يُدْفَعُ، ومكشوفٌ لا يَتَقَنَّعُ، ويرون الكلامَ في معظمِ أبواب أصول الفقه، ومسائلها مبنيًّا على علم الإعراب، والتفاسيرَ مشحونةً بالروايات عن سيبويه، والأخفش، والكسائي والفراء، وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين، والاستظهارَ في مآخذ النصوص بأقوالهم، والتشبُّثَ بأهداب فِسْرِهم وتأويلهم...".[1]

وقد كان واضعو علوم العربية ينظرون إليها نظرة دينية؛ لكونها لغة القرآن الكريم، والحديث الشريف، اللذين يعدان منبعي التشريع الإسلامي، وقد دفعتهم تلك العاطفة الدينية،

والقوة الإيمانية إلى الوقوف في وجه كل ما من شأنه أن يعكر ذلك المنهل الصافي، فوضعوا قواعدَ لغويةً تعصم العرب من اللحن، وتُعينُ العَجَمَ على محاكاة العرب الفصحاء، وتكسب هؤلاء وأولئك فهمًا صحيحًا للنصوص الشرعية.

وفي ذلك يقول الزجاجي: "فإن قال قائل: فما الفائدة في تعلُّم النحو، وأكثر الناس يتكلمون على سجيتهم بغير إعراب، ولا معرفة منهم به، فَيَفهمون، ويُفْهِمون غيرهم مثل ذلك؟.

فالجواب في ذلك أن يقال له: الفائدة فيه الوصول إلى التَّكَلُّمِ بكلام العرب على الحقيقة صوابًا غير مُبَدَّلٍ ولا مُغَيَّر، وتقويم كتاب الله –عز وجل– الذي هو أصل الدين والدنيا والمعتمد، ومعرفة أخبار النبي –صلى الله عليه وسلم– وإقامة معانيها على الحقيقة؛ لأنه لا تفهم معانيها على صحة إلا بتوفيتها حقوقَها من الإعراب، وهذا ما لا يدفعه أحد ممن نظر في أحاديثه –صلى الله عليه وسلم–وكلامه".[2]

من هنا تبوأت تلك القواعد مكانة سامية في الدرس اللغوي، وأصبحت معيارًا للصواب والخطأ والقبول والرد، بل عُدَّت كل مخالفة لها –أيًّا كان مصدرها– تحديًّا لذلك الغرض النبيل.

والحديث النبوي هو المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، قال الله تعالى:{وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ}[3]، وقال تعالى:{وَمَا آَتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا}[4]، والأخذ بما أتى به الرسول –صلى الله عليه وسلم– حكم عام، يشمل المعاني والألفاظ؛ إذ لا تعرف العربية بعد القرآن الكريم كلامًا يسامي الكلام النبوي، أو يدانيه فصاحة، مبنًى وبلاغةً ومعنًى، وجمالَ أسلوبٍ، وجلالَ قدرٍ، وبراعةَ تركيب، وروعة تأثيرٍ.

وفي ذلك يقول أحمد بن يحيى ثعلب: "السنةُ تقضي على اللغة، واللغة لا تقضي على السنةِ".[5]

ويقول الزجاج:" ...كتاب الله ولغة رسول الله أقوى الأشياء، وأقوى اللغات".[6]

وعلى الرغم من تلك المكانة السامية للحديث النبوي، وذلك الاعتراف البَيِّن، فإنه قد وُجِدَ في الحديث النبوي بعض المشكلات اللغوية والنحوية التي اهتم العلماء بحلها، وتوجيهها وفق القواعد النحوية المطردة، ومن بين هؤلاء العلماء الذين اتجهوا إلى الحديث فحلّوا مشكله، وأوضحوا معانيه ومبانيه، وأعربوا ألفاظه: ابن السِّيد البطليوسي أحد أعلام الأندلس والمغرب في

القرن السادس، في كتابه الموسوم بِـ "مشكلات موطأ مالك بن أنس" وكتابه يبرز دور علماء الأندلس في الاهتمام بالحديث النبوي والتأليف فيه.

وقد لفت نظري في الكتاب عنوانه "مشكلات موطأ مالك بن أنس"، فأردت أن أتعرف على هذه المشكلات، وكيفية حلها وتوجيهها، فوقفت على عدد لا بأس به لإنشاء بحث يقوم على إبراز أثر الدرس النحوي والصرفي في حل المشكل من لفظ الحديث النبوي في ضوء كتاب ابن السِّيد البطليوسي، فعقدت العزم مستعينًا بالله -تعالى- على دراسة تلك المشكلات دراسة نحوية في بحث وسمتُه بـ: "توظيف الدرس النحوي في حلِّ المشكل من لفظ الحديث النبوي في ضوء كتاب "مشكلات موطأ مالك بن أنس" لابن السِّيد البطليوسي (ت 521هـ).

والذي دفعني لاختيار هذا الموضوع عدة أسباب، منها:

أولًا- مكانة ابن السِّيد البطليوسي، وعلو شأنه، فهو من العلماء المبرَّزين في علم العربية، وقد قيل فيه: "إمام في اللغة والآداب، سابقٌ مُبَرِّزٌ، وتواليفه دالة على رسوخه واتساعه ونفوذه وامتداد باعه".(7)

ثانيًا- يعد كتاب "مشكلات موطأ مالك بن أنس" لابن السِّيد البطليوسي من طليعة الكتب التي عُنِيَت بحل مشكل الحديث النبوي، وتفسير ألفاظه ولغاته وإعراب ألفاظه، فهو أسبق من العكبري (ت616هـ) الذي ألفَّ كتابًا في إعراب الحديث النبوي، وأسبق من ابن مالك (ت672هـ) الذي وضع كتابًا لحل مشكلات الجامع الصحيح، ووسمه بـ: "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح".

ثالثًا- أن ابن السِّيد البطليوسي يعد من أشهر نحاة الأندلس في القرن السادس الهجري، وفي البحث إظهار لجهود علماء الأندلس في الدراسات النحوية.

رابعًا- أهمية الدرس النحوي في كتاب "مشكلات موطأ مالك بن أنس" لابن السِّيد البطليوسي؛ إذ اتخذه ابن السِّيد وسيلة لحل ما أُشْكِل من لفظ الحديث.

خامسًا- استخلاص المشكلات التي وقعت في لفظ الحديث النبوي الواردة في كتاب الموطأ للإمام مالك بن أنس، والتعرف على كيفية حلِّها وتوجيهها توجيهًا يتفق والقواعد النحوية.

سادسًا- مكانة كتاب الموطأ للإمام مالك بن أنس، فهو أصل كتب السنة المؤلفة، وإمامها.

سابعًا- غزارة المادة النحوية في الكتاب وثراؤها، ومما شجعني على قصد جمعها ما وصَّى به د. محمود الطناحي -رحمه الله- في نهاية رسالته العالمية "الدكتوراه" حينما قال: "... فإذا كان

لصاحب هذه الدراسة أن يقترح، فإنه يرى أن تجمع مسائل النحو من بطون كتب العربية المختلفة، فإن مجاز كتب العربية مجاز الكتاب الواحد، ففي كتب التفسير وعلوم القرآن نحو كثيرٌ، وفي معاجم اللغة وكتب الأدب والبلاغة نحو كثيرٌ، بل إنك واجدٌ في كتب أصول الفقه والسِّير والتاريخ والمعارف العامة من أصول النحو وفروعه ما لا تكاد تجده في كتب النحو المتداولة..."[8].

ثامنًا- أن فكرة البحث تدخل في المنطقة التي تهتم بالعلاقة البَيْنِيّة بين بعض العلوم، حيث تشمل علمي النحو والحديث بصورة رئيسة؛ إذ يقوم البحث على إبراز أثر النحو في حل المشكل من لفظ الحديث.

تاسعًا- إظهار أثر قواعد النحو العربي في فهم الحديث النبوي الشريف.

عاشرًا- الرغبة الملحة مني في الوقوف على حقيقة ما أثبته محقق كتاب التعليق على الموطأ -د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين- من أن كتاب مشكلات موطأ مالك بن أنس لابن السِّيد يعد مختصرًا لكتاب التعليق على الموطأ لأبي الوليد الوقشي (ت489هـ)، لا يزيد عليه شيئًا، وحذف المختصر كثيرًا من عبارات الكتاب ومسائله، وشواهد وأقوال العلماء واختلافهم، وأبقى على نُبَذٍ منه.[9]

بالإضافة إلى أنني لا أعلم أحدا تناول كتاب "مشكلات موطأ مالك بن أنس" لابن السِّيد البطليوسي بدراسة نحوية.

وأما عن خطة البحث فقد جاءت في مقدمة، ومبحثين، وفهارس فنية.

أما المقدمة: فذكرت فيها أسباب اختيار الموضوع، وخطة البحث فيه.

وأما المبحث الأول: فموضوعه:ابن السِّيد، وكتابه "مشكلات موطأ مالك بن أنس" وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بابن السِّيد بإيجاز.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب "مشكلات موطأ مالك بن أنس".

وأما المبحث الثاني: فموضوعه: توظيف الدرس النحوي في حل المشكل من لفظ الحديث النبوي، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: توظيف الدرس النحوي في حل المشكل من لفظ الحديث النبوي في كتاب "وقوت الصلاة".

المطلب الثاني: توظيف الدرس النحوي في حل المشكل من لفظ الحديث النبوي في كتاب "الطهارة".

المطلب الثالث: توظيف الدرس النحوي في حل المشكل من لفظ الحديث النبوي في كتاب "الصلاة".

المطلب الرابع: توظيف الدرس النحوي في حل المشكل من لفظ الحديث النبوي في كتاب "القرآن".

المطلب الخامس: توظيف الدرس النحوي في حل المشكل من لفظ الحديث النبوي في كتاب "الحج".

المطلب السادس: توظيف الدرس النحوي في حل المشكل من لفظ الحديث النبوي في كتاب "الجهاد".

وكان منهجي في دراسة المبحث الثاني على النحو الآتي:

أولًا- وضع عنوان لكل إشكالٍ من الإشكالات التي ذكرها ابن السِّيد.

ثانيًا- إثبات الحديث الذي وقع فيه المشكل، وسأكتفي في تخريجه بالإحالة على موضعه في الموطأ للإمام مالك.

ثالثًا- ذكر المشكل، وتوجيهه.

رابعًا- إثبات نص ابن السِّيد الذي أبرز فيه الإشكال، وحله.

خامسًا- عرض ما قاله ابن السِّيد من توجيه أو حلٍّ على كتب النحويين.

سادسًا- رتبت المشكلات النحوية التي وقعت في أحاديث موطأ الإمام مالك، وتناولها ابن السِّيد وفق ترتيب كتاب الموطأ للإمام مالك.

وأما الخاتمة: ففيها ذكرت أهم النتائج.

وأما الفهارس الفنية: فقد اقتصرت فيها على فهرسين:

أحدهما: فهرس للمصادر والمراجع، والآخر: فهرس لمحتويات البحث.

تنبيه: الكتاب الذي اعتمدته في البحث هو: "مشكلات موطأ مالك بن أنس" لابن السِّيد البطليوسي (ت521هـ)، دراسة وتحقيق/ طه بن علي بوسريح التونسي، ط دار ابن حزم، ط1، 1420هـ-1999م.

والله أسأل أن يجعل أعمالنا كلها خالصة لوجهه الكريم، وأن يجزينا بها يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم. وابن آدم أقرب إلى الضعف والخطأ والعجلة، وفوق كل ذي علم عليم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أ.د/ صابر السيد محمود أحمد

المبحث الأول: ابن السِّيد البطليوسي وكتابه"مشكلات موطأ مالك بن أنس"

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: التعريف بابن السِّيد البطليوسي بإيجاز.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب"مشكلات موطأ مالك بن أنس".

المطلب الأول: التعريف بابن السِّيد البطليوسي بإيجاز[10]

اسمه: عبدالله بن محمد بن السِّيد[11] البطليوسي[12].

كنيته: أبو محمد البطليوسي.[13]

ولادته: ولد ابن السِّيد البطليوسي سنة أربع وأربعين وأربعمائة من الهجرة بمدينة بَطَلْيوس، وبها نشأ، وتلقى علومه من بعض مشايخها.

نشاطه العلمي ومنزلته:

كانت حياة ابن السِّيد حافلة بالنشاط العلمي الذي تعكسه هذه الطائفة الغزيرة من المصنفات التي خلَّفها في علوم الدين واللغة والأدب، فهو فضلاً عن اشتغاله بالكتابة الديوانية لدى بعض ملوك الطوائف كان يضع التصانيف الجليلة استجابة لطلب بعض أعيان الأندلس، أو ردًّا على تساؤلات عدد من أصحابه ومعارفه، وربما بعض مجادليه.[14]

وهو إمام في اللغة والآداب سابق مبرز، وتواليفه دالة على رسوخه واتساعه ونفوذه وامتداد باعه، وكان ثقة مأمون على ما قيد، وروى ونقل وضبط.[15]

وقيل فيه: كان عالماً بالآداب واللغات، متبحراً فيهما، مقدماً في معرفتهما وإتقانهما، وكان الناس يجتمعون إليه ويقرأون عليه ويقتبسون منه، وكان حسن التعليم جيد التفهيم ثقة ضابطًا، وبالجملة فكل شيء يتكلم فيه فهو في غاية الجودة.[16]

آثاره:

وضع ابن السِّيد عدة تصانيف تدل على طول باعه في العلوم، وعلى غزارة علم، وعلى تَمَكُّنٍ من المادة التي يتناولها بالدراسة والتحليل[17]، وتواليفه دالة على رسوخه واتساعه ونفوذه وامتداد باعه، فشملت مصنفاته الأدب، واللغة، والنحو، والفقه، والحديث، والفلسفة، وغيرها.

ومن مصنفاته:

1- التنبيه على الأسباب الموجبة لاختلاف الأمة، وقد حققه د. محمد رضوان الداية.

2- الحلل في إصلاح الخلل من الجمل، وقد حققه سعيد عبدالكريم سعودي.

3- الحلل في شرح أبيات الجمل، وقد حققه د. يحيى مراد.

4- شرح سَقْط الزِّند لأبي العلاء المعري، وهو مطبوع ضمن شروح سقط الزند، وفيه إضافة من ابن السِّيد.

5- الاقتضاب في شرح أدب الكتَّاب، وقد قام بتحقيقه: د. مصطفى السَّقا، و د. حامد عبد المجيد.

6- المثلث، وقد حققه د. يحيى مراد.

وغيرها كثير، فمؤلفاته تربو عن العشرين مؤلفًا.[18]

وفاته:

يجمع مترجمو ابن السِّيد على أنه توفي في مدينة بَلَنْسِيَة[19] في منتصف رجب سنة إحدى وعشرين وخمسمائة.[20]

المطلب الثاني: التعريف بكتاب "مشكلات موطأ[21] مالك بن أنس"

كتاب الموطأ للإمام مالك من أهم وأشهر الكتب المؤلفة في علم الحديث، وإلقاءُ نظرةٍ سريعةٍ على الحركة العلمية التي أثارها العلماء حول هذا الكتاب تدل على ذلك، فقد عكف العلماء على دراسته وتدريسه ، وروايته وتصحيحه ، واستخراج كنوزه، وشَرَحَ عددٌ كبيرٌ جدًا من العلماء ألفاظه ومعانيه، واستخرجوا رجاله، وتحدثوا عمَّا اشتمل عليه من فوائد فقهيةٍ، وقد قامت هذه الحركة العلمية على مر العصور.[22]

ومن أشهر الكتب المطبوعة التي تناولت كتاب الموطأ بالشرح ما يأتي:

1- تفسير غريب الموطأ لعبد الملك بن حبيب السُّلَمي (ت 238هـ)، وقام بتحقيقه د. عبدالرحمن سليمان العثيمين.

2- غريب الموطأ للأخفش أحمد بن عمران (ت285هـ).[23]

3- التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه لهشام بن أحمد الوقْشِي الأندلسي(ت489هـ)، وقد قام بتحقيقه د. عبدالرحمن سليمان العثيمين.

4- المسالك في شرح موطأ مالك للقاضي أبي بكر محمد بن عبدالله بن العربي المعافري (ت543هـ)، وقد قرأه وعلق عليه: محمد بن الحسين السليماني، وعائشة بنت الحسين السليماني.

5- الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب لابن سليمان اليفُرَنِي التِّلمساني(ت625هـ)، وقد قام بتحقيقه د. عبد الرحمن سليمان العثيمين.

بالإضافة إلى كتاب ابن السِّيد البطليوسي محل البحث.

وأما التعريف بكتاب "مشكلات موطأ مالك بن أنس" لابن السِّيد البطليوسي فسينحصر في أمرين:

أحدهما- التعريف بالكتاب بصفة عامة.

الآخر- منهج ابن السِّيد البطليوسي في كتابه "مشكلات موطأ مالك بن أنس".

أولاً- التعريف بالكتاب:

كتاب "مشكلات موطأ مالك بن أنس" يقوم على الضبط والتصحيح لكتاب الموطأ، وشرحِ ما أُبهم من الألفاظ والتراكيب، والمعاني بشكل مختصر موجز، فهو تقريراتٌ وإشارات إلى مواضع مشكلة من الموطأ، فيشرح لفظة، ويزيل إبهام مبهم، ويوجه إعراب مشكل، والكتاب بصفة عامة يخلو من الاستطراد.

ثانيًا- منهج ابن السِّيد في الكتاب:

لقد خلا كتاب "مشكلات موطأ مالك بن أنس" لابن السِّيد البطليوسي من مقدمة يوضح فيها ابن السِّيد منهجه في التأليف، والطريقة التي اتبعها في شرحه، وقد فات محقق الكتاب أن يضمن مقدمة تحقيقه منهج المؤلِّف -ابن السِّيد- بل لم يشر إلى ذلك من قريب أو من بعيد، وسأحاول هنا إبراز منهج ابن السِّيد في كتابه، وسيكون الحديث عن منهجه متعلقًا بأمرين:

الأول: يتعلق بمنهجه بصورة عامة في الكتاب.

والآخر: يتعلق بمنهجه في عرض الدرس النحوي.

الأمر الأول: منهج ابن السِّيد في الكتاب:

يمكن حصر منهج ابن السِّيد في الكتاب في النقاط الآتية:

1- سار ابن السِّيد في كتابه على ترتيب أبواب الموطأ برواية يحيى بن يحيى[24] مع الأخذ في الاعتبار أن ابن السِّيد لم يذكر كلَّ الكتب التي وردت في كتاب "الموطأ" للإمام مالك، فكتاب الموطأ اشتمل على واحد وستين كتابًا، وكل كتاب من هذه الكتب اشتمل على عدة أبواب، وكل باب اشتمل على عدة أحاديث، فأول كتاب بدأ به الإمام مالك كتاب "وقوت الصلاة"، وقد اشتمل هذا الكتاب على ثمانية أبوابٍ، هي: باب وقوت الصلاة، وباب وقت الجمعة، وباب من أدرك ركعة من الصلاة، وباب ما جاء في دلوك الشمس وغسق الليل، وباب جامع الوقوت، وباب النوم عن الصلاة، وباب النهي عن الصلاة بالهاجرة، وباب النهي عن

دخول المسجد بريح الثوم وتغطية الفم، وفي المجمل فإن باب "وقوت الصلاة" اشتمل على ثلاثين حديثًا[25]، والذي يدل على ذلك أن كتاب الموطأ للإمام مالك جاء في واحدٍ وستين كتابًا، بينما جاء كتاب "مشكلات موطأ مالك بن أنس" لابن السِّيد البطليوسي مشتملاً على أحد عشر كتابًا.

2- الاقتصار على ذكر اللفظة المشكلة في الحديث التي يريد شرحها، وإزالة مبهمها، وتوضيحها، فلم يذكر الحديث كاملاً.

3- المقارنة بين الروايات؛ ومن ذلك وقوفه عند لفظة (غَبَشٍ)، فيقول: "بِغَبَشٍ": الْمَشْهُور من رِوَايَة يحيى بالشين الْمُعْجَمَة، وَالْمَشْهُور من رِوَايَة ابْن بكير بِالسِّين غير الْمُعْجَمَة، وهما لُغَتَانِ جيدتان حَكَاهُمَا اللغويون، غبس وأغبس، وغبش وأغبش، وَهُوَ اخْتِلَاط الضَّوْء والظلام".[26]

4- الإشارة إلى اللغة الصحيحة في الألفاظ، وما عليه العامة من استعمال خاطئ،والاستدلال للاستعمال الصحيح، ومن ذلك إشارته إلى أن الصحيح هو: غرَبَت الشمس، بفتح الراء وليس بالضم- فيقول: "وَيُقَال: غَرَبَتِ الشَّمْسُ -بِفَتْح الرَّاء-، وَقد أولعت الْعَامَّة بضَمهَا وَهُوَ خطأ، قَالَ الله عز وَجل: {وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ}[27]".[28]

5- الإشارة إلى اشتقاق الكلمة، ومن ذلك حديثه عن اشتقاق (الصُّبح) من (الصباحة)؛ إذ يقول: "اشتقاق الصُّبْح من الصباحة، وَهِي الْجمال وَالْحسن، سمي بذلك لإشراقه، وَيجوز أَن يكون من قَوْلهم: شَيْء أصبح إِذا كَانَ فِيهِ بَيَاض وَحُمرَة، فَيكون قد سمي بذلك للبياض الَّذِي تخالطه الْحمرَة فِي أول النَّهَار".[29]

6- الإشارة إلى الصواب في الاستعمال اللغوي، ومن ذلك قوله في التفريق بين السهو وبين النسيان:"فقد فرق قوم بَين السَّهْو وَالنِّسْيَان. فَقَالُوا: النسْيَان عدم الذّكر، والسهو الْغَلَط والغفلة. وَذهب قوم إِلَى أَنَّهُمَا سَوَاء، وَالْقَوْل الأول أظهر".[30]

7- الإشارة إلى لغات العرب في بعض الألفاظ، ومن ذلك حديثه عن لغات العرب في(أُفٍ):"وَفِي أُفٍّ ثَمَانِي لُغَات: أُفٍّ وأُفًّا وأُفٌّ، والتنوين فِي كل وَاحِد مِنْهَا، وأفْ وأُفَّ مثل حُبْلَى. وَقد حُكيَ أُفَّةٌ وتُفَّةٌ".[31]

الأمر الثاني: منهج ابن السِّيد في عرض الدرس النحوي:

ينحصر منهج ابن السّيد في عرض الدرس النحوي في النقاط الآتية:

1- ذكر الروايات المتعددة في لفظ الحديث، والتوفيق بينها، ومن ذلك ذكرُه لرواية الموطأ، ورواية ابن بُكَير في أول حديث من أحاديث الموطأ، فقال:"هَكَذَا وَردت الرِّوَايَة من طَرِيق عبيد الله وَجَمَاعَة من رُوَاة الْمُوَطَّأ، وَوَقع فِي رِوَايَة ابْن بكير: "أَوْقَات الصَّلَاة". وَكِلَاهُمَا صَحِيح، إِلَّا أَن (أوقاتًا) جمع لأدنى الْعدَد، وَهُوَ مَا دون الْعشْرَة، فَإِن قَالَ قَائِل: فَإِن أدنى الْعدَد هَاهُنَا أشبه وأليق بِهَذَا الْموضع؛ لِأَن أَوْقَات الصَّلَاة خمس، فرواية ابْن بكير أحسن من رِوَايَة عبيد الله وَمن تَابعه؟ فَالْجَوَاب عَن ذَلِك من وَجْهَيْن:

أَحدهمَا:أَن الْجمع الْكثير قد يسْتَعْمل مَكَان الْجمع الْقَلِيل، كَمَا يسْتَعْمل الْقَلِيل فِي بعض الْمَوَاضِع مَكَان الْكثير. فقد حكى الْخَلِيل وَغَيره أَنهم رُبمَا قَالُوا: ثَلَاثَة كلاب وَالْقِيَاس أكلب، وكما قَالُوا فِي جمع يَوْم: أَيَّام، فأوقعوها للكثير والقليل. وَلَا جمع ليَوْم غَيرهَا. وكما قَالَ تَعَالَى: {وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ}[32]، فأوقع الغرفات للكثير؛ لِأَن غرفات الْجنَّة لَا نِهَايَة لَهَا، وَلَا خلاف بَينهم فِي أَن الْجمع السَّالِم حكمه أَن يكون للقليل، وعَلى هَذَا حملُوا قَول حسان بن ثَابت[33]:

لنا الجفناتُ الغُرّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى * وأسيافُنا يَقْطُرْنَ مِن نَجْدَةٍ دَمَا

فأوقع الجفنات والأسياف للعدد الْكثير؛ لِأَن هَذَا مَوضِع افتخار لَا يَلِيق بِهِ الْجمع الْقَلِيل، فَهَذَا أحد الجوابين.

وَالْجَوَاب الثَّانِي: إِن أَوْقَات الصَّلَاة وَإِن كَانَت خَمْسَة؛ فَإِنَّهَا تَتَكَرَّر فِي كل يَوْم وَلَيْلَة وتتوالى، فَصَارَت كَأَنَّهَا كَثِيرَة وَإِن كَانَت خَمْسَة. وَهَذَا كَقَوْلِهِم: شموس وأقمار، وَلَيْسَ فِي الْوُجُود إِلَّا شمس وَاحِدَة، وقمر وَاحِد. فجمعوهما لأجل ترددهما مرّة بعد مرّة.

وَيجوز أَن يُقَال: إِن هَذِه الصَّلَوَات الْخمس تعدل خمسين صَلَاة، لِأَنَّهَا فرضت فِي أول أمرهَا خمسين، ثمَّ ردَّتْ إِلَى خمس تَخْفِيفًا على العباد وَجعل أجرهَا وثوابها كثواب الْخمسين".[34]

2- النص على أن رواية الحديث مخالفة للقياس والأفصح، وذكر الوجه الصحيح، مع النص على أن بعض العلماء أجاز الوجه الذي جاءت عليه الرواية، ومن ذلك حديثه عن صوغ اسم التفضيل من غير الثلاثي؛ إذ يقول: [فَهُوَ لما سواهَا أضيع] هَكَذَا رُوِيَ فِي هَذَا الحَدِيث، وَكَانَ الْوَجْه أَن يُقَال: فَهُوَ لما سواهَا أَشد إِضَاعَة؛ لِأَن الْفِعْل الزَّائِد على ثَلَاثَة أحرف لَا يبْنى مِنْهُ (أفعل)، وَقد أجَاز سِيبَوَيْهِ فِيمَا كَانَ أَوله الْهمزَة خَاصَّة"[35].

ويندرج في ذلك ذكر الوجه الذي جاءت عليه رواية الحديث مع ذكر بقية الأوجه الجائزة، ومن ذلك قوله: "وَقَوله: [فَسُمي ذَلِك المالُ الْخَمْسُونَ] كَذَا وَقع، وَالْوَجْه رفع (المال) وَنصب (الْخمسين)، أَو رفع الْخمسين وَنصب المال، كَمَا يُقَال: أعطي زيد درهمًا، وَأعْطِي دِرْهَم زيدًا، وَأما وَجه من رفع المال وَرفع الْخمسين فَرَوَاهُ بِالْوَاو فَإِنه يكون على طَرِيق الْحِكَايَة كَأَن المال يُسَمَّى الْخَمْسُونَ".[36]

3- عرض الخلاف النحوي في أمرٍ ما من غير ترجيح، ومن ذلك عرضه للخلاف بين البصريين والكوفيين في نوع اللام بعد (إنْ) المخففة من الثقيلة؛ فقال: "وَقَول عَائِشَة رَضِي الله عَنْهَا: [إِنْ كَانَ رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم ليُصَلِّي الصُّبْح] إِنْ: فِي هَذَا الْموضع وَنَحْوه عِنْد سِيبَوَيْهِ مُخَفّفَة من إِن الْمُشَدّدَة، وَاللَّام لَازِمَة لخبرها؛ ليفرق بَينهَا وَبَين (إِن) الَّتِي بِمَعْنى مَا. فَإِذا قلت: إِنَّ زيدا لقائم، فَهِيَ تَأْكِيد، وَإِذا قلت: إِنْ زيد قَائِم، وأسقطت اللَّام فَهِيَ نفي بِمَعْنى:مَا زيد قَائِم، والكوفيون يجيزون أَن تكون نفيا وَإِن كَانَت اللَّام فِي جوابها، ويجعلون اللَّام بِمَعْنى إِلَّا الْمُوجبَة كَأَنَّهَا قَالَت: مَا كَانَ رَسُول الله –صلى الله عليه وسلم– إِلَّا يُصَلِّي.

وَتَقْدِير الْكَلَام على مَذْهَب سِيبَوَيْهِ: إِن رَسُول الله –صلى الله عليه وسلم– كَانَ يُصَلِّي .

وَنَظِير هَذَا قَوْله تَعَالَى[37]: {وَإِن كَانَ مَكْرهمْ لِتزولَ مِنْهُ الْجبَالُ} فِي قِرَاءَة من رفع الْفِعْل وَفتح اللَّام[38]..."[39].

وخير دليل على أنه يذكر الخلاف من غير ترجيح ما نصَّ عليه بنفسه في موضع آخر؛ إذ يقول:"وَذكر قَوْله: [يؤذينا بريح الثوم] هَكَذَا الرِّوَايَة بِإِثْبَات الْيَاء وَهُوَ الصَّحِيح، وَلَا يجوز فِي مثل هَذَا الْجَزْم على جَوَاب النَّهْي فِي قَول سِيبَوَيْهِ وَأَصْحَابه، وَمثله قَوْلهم: [لَا تدن من الْأسد يَأْكُلك] فَإِن الْكسَائي يجوز فِي هَذَا الْجَزْم، وَهُوَ غلط؛ لِأَنَّهُ يصير تباعده عَن الْأسد سَببا لأكل الْأسد إِيَّاه. وَكَذَلِكَ يصير تباعدهم عَن الْمَسْجِد سَببا لإذايتهم لَهُ بريح الثوم، وَلَيْسَ هَذَا موضعًا للتطويل فِي التَّرْجِيح بَين الْقَوْلَيْنِ"[40].

4- النص على رأي عالم نحويٍّ من غير أن ينص على الرأي المخالف له، ومن ذلك ذكره وجهًا على رأي الأخفش من غير أن يفصل القول في رأي الأخفش، ولا في رأي من يخالفه، فيقول: "وَقَوله: [رأى من فَزَعِهم] تقديره على مَذْهَب أبي الْحسن الْأَخْفَش: وَقد رأى فزعهم، وَمن زَائِدَة"[41]. فهنا وجَّه الحديث على زيادة (مِنْ) في الإيجاب على رأي الأخفش، في حين أن البصريين يمنعون زيادتها في الإيجاب.

5- النص على قاعدة نحوية، كنصّه على أنَّ (أَنْ) المفسرة لا تقع إلا مع كلامٍ تامٍ، ومن ذلك قوله: "وَقَوله: [فَأَشَارَتْ برأسها أَن نعم] أَن هَذِه تسمى الْعبارَة تفسر مَا قبلهَا، وتعبر عَن الْمَعْنى الَّذِي قصد بِهِ كَقَوْلِه تَعَالَى: {أَن امشوا}[42] وَلَا تقع هَذِه إِلَّا بعد كَلَام، مَعْنَاهُ كمعنى القَوْل؛ لِأَن إشارتها برأسها بِمَنْزِلَة قَوْلهَا نعم".[43]

6- النص على الأوجه الإعرابية الجائزة، ومن ذلك قوله: "...قَول أَسمَاء: [فَقلت آيَة] الرِّوَايَة بِالرَّفْع على خبر ابْتِدَاء مُضْمر، أَي: هَذِه آيَة، وَيجوز النصب على معنى: أرى آيَة".[44]

7- التعليل للوجه الذي وردت به الرواية المخالفة للقياس والأفصح، مع الاحتجاج لهذا الوجه المخالف، ومن ذلك قوله: "من روى [ثمَّ لَا تجدونني بَخِيلًا ولَا جَبَانًا] فَهُوَ الْقيَاس؛ لِأَن هَذَا مَوضِع رفع، النُّون لَا تسْقط من الْأَفْعَال المضارعة إِلَّا لنصب أَو جزم، وَمن روى [تجدوني] فَإِنَّمَا حذف النُّون تَخْفِيفًا لِاجْتِمَاع النونين على قِرَاءَة من قَرَأَ[45]: {أتحاجوني فِي الله}[46]...".[47]

8- التوجيه للوجه الإعرابي الذي وردت به الرواية، ومن ذلك توجيهه لوجه النصب في (عائذًا بالله)، فقال: [عائذا بِاللَّه] فِي نَصبه ثَلَاثَة أوجه:

أحدهَا: أَن يكون مَنْصُوبًا على الْحَال الْمُؤَكّدَة النائبة مناب الْمصدر السَّادة مسده، وَالْعَامِل فِيهِ مَحْذُوف، كَأَنَّهُ قَالَ: أعوذ بِاللَّه عائذًا، وَلم يذكر الْفِعْل؛ لِأَن الْحَال نائبة عَنهُ.

وَالثَّانِي: أَن يكون مصدرًا جَاءَ على مِثَال فَاعِل لقَولهم: عُوفِي عَافِيَة، وفُلِجَ فالجًا. وَالْأول مَذْهَب سِيبَوَيْهِ، وَالثَّانِي مَذْهَب الْمبرد.

وَالْقَوْل الثَّالِث: أَنه لوُقُوعه موقع الْفِعْل الْمُضَارع وَهُوَ مَذْهَب الْكُوفِيّين".[48]

هذه هي بعض السمات الغالبة على منهج ابن السِّيد في عرضه للدرس النحوي في كتابه "مشكلات موطأ مالك بن أنس" .

المبحث الثاني: توظيف الدرس النحوي في حل المشكل من لفظ الحديث النبوي

المطلب الأول: توظيف الدرس النحوي في حل المشكل من لفظ الحديث النبوي في كتاب "وقوت الصلاة".

كتاب "وقوت الصلاة" اشتمل على ثمانية أمور مشكلة، هي:

1- استعمال جمع الكثرة مكان جمع القلة.
2- كسر همزة (إنَّ) وفتحها.
3- نوع اللام بعد (إنْ) المخففة من الثقيلة.
4- صوغ اسم التفضيل من غير الثلاثي.
5- قُباءُ بين الصرف والمنع.
6- وجه نصب (أهله) في قوله: "وُتِرَ أهلَه ومالَه".
7- زيادة (مِنْ) في الإيجاب.
8- الجزم في جواب النهي.

أولاً- استعمال جمع الكثرة مكان جمع القلة:

اللفظ المشكل: يحمل أول كتاب من أبواب كتاب الموطأ عنوان: "كتاب وقوت الصلاة- باب وقوت الصلاة" فقد عنون الكتاب الأول من الموطأ بـ"وقوت الصلاة" و"وقوت" على وزن (فُعُولٍ) جمع كثرة، وأوقات الصلاة دون العشرة، فالأصل فيها أن تجمع على أدنى العدد (أوقات) على وزن (أفعال)، وقد روي هذا اللفظ بروايتين، إحداهما: جمع قلة، والأخرى: جمع كثرة، وقد وفق ابن السِّيد بين الروايتين بما يجعلهما صحيحتين ، فقال: "وقوت الصلاة: قَالَ: هَكَذَا وَردت الرِّوَايَة من طَرِيق عبيد الله[49] وَجَمَاعَة من رُوَاة الْمُوَطَّأ. وَوَقع فِي رِوَايَة ابْن بكير[50]: "أَوْقَات الصَّلَاة". وَكِلَاهُمَا صَحِيح، إِلَّا أَن أوقاتًا جمعٌ لأدنى الْعدَد، وَهُوَ مَا دون الْعشْرَة . فَإِن قَالَ قَائِل: فَإِن أدنى الْعدَد هَاهُنَا أشبه وأليق بِهَذَا الْموضع؛ لِأَن أَوْقَات الصَّلَاة خمس، فرواية ابْن بكير أحسن من رِوَايَة عبيد الله وَمن تَابعه؟ فَالْجَوَاب عَن ذَلِك من وَجْهَيْن: أَحدهمَا: أَن الْجمع الْكثير قد يسْتَعْمل مَكَان الْجمع الْقَلِيل، كَمَا يسْتَعْمل الْقَلِيل فِي بعض الْمَوَاضِع مَكَان الْكثير. فقد حكى الْخَلِيل وَغَيره أَنهم رُبمَا قَالُوا: ثَلَاثَة كلاب، وَالْقِيَاس أكلب،

وكما قَالُوا فِي جمع يَوْم: أَيَّام. فأوقعوها للكثير والقليل. وَلَا جمع ليَوْم غَيرهَا. وكما قَالَ تَعَالَى: {وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ}[51] فأوقع الغرفات للكثير؛ لِأَن غرفات الْجنَّة لَا نِهَايَة لَهَا. وَلَا خلاف بَينهم فِي أَن الْجمع السَّالِم حكمه أَن يكون للقليل، وعَلى هَذَا حملُوا قَول حسان بن ثَابت [52]:

لنا الجفناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحَى * وأسيافُنَا يَقْطُرْنَ من نَجْدَةٍ دَمًا

فأوقع الجفنات والأسياف للعدد الْكثير؛ لِأَن هَذَا مَوضِع افتخار لَا يَلِيق بِهِ الْجمع الْقَلِيل، فَهَذَا أحد الجوابين.

وَالْجَوَاب الثَّانِي: أن أَوْقَات الصَّلَاة وَإِن كَانَت خَمْسَة، فَإِنَّهَا تَتَكَرَّر فِي كل يَوْم وَلَيْلَة وتتوالى، فَصَارَت كَأَنَّهَا كَثِيرَة وَإِن كَانَت خَمْسَة. وَهَذَا كَقَوْلِهِم: شموس وأقمار، وَلَيْسَ فِي الْوُجُود إِلَّا شمس وَاحِدَة، وقمر وَاحِد، فجمعوهما لأجل ترددهما مرّة بعد مرّة.

وَيجوز أَن يُقَال: أن هَذِه الصَّلَوَات الْخمس تعدل خمسين صَلَاة، لِأَنَّهَا فرضت فِي أول أمرهَا خمسين، ثمَّ ردَّتْ إِلَى خمس تَخْفِيفًا على العباد وَجُعل أجرُهَا وثوابُها كثواب الْخمسين".[53]

الدراسة:

اعتمد ابن السِّيد في حل المشكل الواقع في جمع (وقت) على (وقوت) جمع كثرة على أمر أقره النحاة، ألا وهو الاستغناء عن طريق وضع بعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة، و(فَعْلٌ) إذا جاوز العشرة فإنه قد يجئ على (فُعُول) نحو: بَطْن وبُطُون[54]، وهذا هو مراد ابن السِّيد بالجواب الثاني.

وأقول:

ما أثبته ابن السِّيد من الوجه الأول هو ما قاله النحاة؛ إذ يقول المرادي: "قد يستغنى بوضع مثال القلة عن مثال الكثرة، كقولك في رِجْل: أرجُل، ولم يجمعوه على مثال كثرة، ونظيره عُنُق وأعناق، وفؤاد وأفئدة.

وقد يستغنى بوضع مثال الكثرة عن مثال القلة، كقولهم في: صَفَاة صُفِي، ولم يجمعوه على مثال القلة، ونظيره: قَلْب وقلوب ورجُل ورجال، وقد يستغنى بأحدهما عن الآخر في الاستعمال لقرينة...".[55]

وجمع القلة إذا قُرِنَ بـ(أل) التي للاستغراق، أو أضيف إلى ما يدل الكثرة، فإنه ينصرف بذلك إلى الكثرة، كما في قوله تعالى: {إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ}[56]، وقد جَمَع الأمرين قول حسان:

لنا الجفناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحَى * وأسيافُنَا يَقْطُرْنَ من نَجْدَةٍ دَمًا.[57]

فـ(الجفنات) قُرِنَ بـ(أل) التي للاستغراق، و(أسيافنا) أضيف إلى ما يدل على الكثرة، وبهذا يسقط الاعتراض على حسان بن ثابت في استعماله جمع القلة في موضع المدح، وقد أجاب ابن يعيش عن هذا الاعتراض، فقال: "قالوا: البيت مَدْحٌ، وقد كان ينبغي أن يقول: لنا الجِفانُ البِيضُ؛ لأنّ الغُرّة بَياضٌ يسيرٌ، وكان حقُّه أن يستعمل "السُّيُوف" موضعَ "الأسياف". وهذا- وإن كان الظاهرُ ما ذكروه- إلّا أنّ العرب قد تستعمل اللفظَ الموضوع للقليل في موضع الكثير. من ذلك قوله تعالى: {وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ}، وقال: {إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ}، ولا يعِد الكريمُ سبحانه بأن في الجَنَّة غُرُفاتٍ يسيرةً، وكذلك ليس المراد بقوله: {إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ} العشرةَ فما دونها، وإنما الإخبارُ عن هذا الجنس قليلِه وكثيرِه. وذلك أنّ الجموع قد يقع بعضُها موضعَ بعض، ويُستغنى ببعضها عن بعض، ألا ترى أنّهم قالوا: "رَسَنٌ"، و"أَرْسانٌ"، و"قَلَمٌ"، و"أَقْلامٌ"، واستغنوا بهذا الجمع عن جمع الكثرة؟ وقالوا: "رَجَلٌ"، و"رِجالٌ"، و"سَبُعٌ"، و"سِباعٌ" ولم يأتوا لهما ببناء قلّة؟ وأقيسُ ذلك أن يُستغنى بجمع الكثرة عن القلّة؛ لأنّ القليل داخلٌ في الكثير"[58].

وبقي لي أن أقول: إن ابن السِّيد في ذكر هذين الوجهين مسبوق بهشام بن أحمد الوقشي الأندلسي (ت 489هـ)[59]، بل إن ما ذكره ابن السِّيد يكاد يكون مأخوذًا بلفظه عن الوقشي.

ثانيًا- كسر همزة (إنَّ) وفتحها:

اللفظ المشكل: في قوله -صلى الله عليه وسلم-: "أَو إِنَّ جِبْرِيل"[60]

فالأمر المشكل هنا هو همزة (إنَّ) حيث يتعين كسرها، ولا يجوز فتحها؛ وقد وجَّه ابن السِّيد وجوب الكسر، فقال: "الْوَجْه كسر (إِنَّ) هَاهُنَا؛ لِأَنَّهُ مَوضِع يصلح فِيهِ الِاسْم وَالْفِعْل، أَلا ترى أَنه قد كَانَ يجوز لَهُ أَن يَقُول: "[أَو جِبْرِيل] هُوَ الَّذِي أَقَامَ" وَكَانَ يجوز أَن يَقُول: [أَو أَقَامَ جِبْرِيل] وكل مَوضِع يصلح فِيهِ اسْتِعْمَال الِاسْم تَارَة وَالْفِعْل تَارَة فَ(إِن) فِيهِ مَكْسُورَة، فَإِذا انْفَرد الْموضع بِأَحَدِهِمَا فَ(أن) فِيهِ مَفْتُوحَة كَقَوْلِك: بَلغنِي أَنَّك قَائِم. فَهَذَا مَوضِع لَا يصلح فِيهِ إِلَّا

الِاسْم، كَأَنَّهُ قَالَ: بَلغنِي قيامك، وقولك: لَو أَن زيدًا جَاءَنِي لأكرمته، فَهَذَا مَوضِع لَا يصلح فِيهِ إِلَّا الْفِعْل[61]". [62]

الدراسة: يتعين كسر همزة (إنَّ) في كل موضع يمتنع فيه تأويلها مع اسمها وخبرها بمصدر، وبخاصة إذا وقعت في موضع يصلح للاسم أو للفعل، وفي ذلك يقول المبرد:"هذا باب إن المكسورة ومواضعها : اعلم أن مكانها في أحد ثلاثة مواضع ترجع إلى موضع واحد هو الابتداء؛ لأنه موضع لا يخلص للاسم دون الفعل". [63]

أما إذا لزم تأويل (أَنَّ) بمصدر فُتِحت، ومن ذلك وقوعها بعد(لو)، نحو قوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا}[64]، أي: ولو ثبت صبرهم، أو: لو صبرهم ثابت.[65]

وموضع (أنَّ) بعد (لو) عند البصريين، وقيل: جمهورهم: موضع رفع على الابتداء، والخبر واجب الحذف،[66] وذهب الكوفيون[67]، والمبرد[68]، والزمخشري[69]، وابن الحاجب[70] إلى أنها في موضع رفع على الفاعلية، والتقدير في نحو: لو أنَّك قائمٌ لقمت: لو ثبت قيامك لقمتُ.

وأقول:

ما أثبته ابن السِّيد هو ما أقره النحاة، وقوله: "وقولك: [لَو أَن زيدًا جَاءَنِي لأكرمته] فَهَذَا مَوضِع لَا يصلح فِيهِ إِلَّا الْفِعْل" يدل على اختياره قول الكوفيين والمبرد في أن موضع (أنَّ) بعد (لو) رفع على الفاعلية.

كما أُثبت في هذا الموضع أن ابن السِّيد تأثر كثيرًا بالوقشي الأندلسي، فما أثبته ابن السِّيد مسبوق به من الوقشي.

كما أثبت –أيضًا– أن همزة (إنَّ) رويت بالكسر، والفتح، ولكن الكسر أظهرُ؛ لأنها وقعت بعد استفهام مستأنف، وأما الفتح فعلى تقدير: أَوَ حُدِّثت أنَّ جبريل نزل.[71]

ثالثًا– نوع اللام بعد (إنْ) المخففة من الثقيلة:

اللفظ المشكل: في قول عائشة –رضي الله عنها–: [وَقَول عَائِشَة رَضِي الله عَنْهَا: إِن كَانَ رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم ليُصَلِّي الصُّبْح].[72]

والأمر المشكل هنا هو نوع اللام بعد (إِنْ) المخففة من الثقيلة، وأثر ذلك على المعنى، وقد ذكر ابن السِّيد قول سيبويه وقول الكوفيين في نوع اللام، وبيّن معنى الكلام على القولين، فقال: "إِنْ: فِي هَذَا الْموضع وَنَحْوه عِنْد سِيبَوَيْهِ مُخَفّفَة من (إِنَّ) الْمُشَدّدَة، وَاللَّام لَازِمَة لخبرها

ليفرق بَينهَا وَبَين (إِن) الَّتِي بِمَعْنى (مَا). فَإِذا قلت: إِنْ زيدٌ لقائم، فَهِيَ تَأْكِيد. وَإِذا قلت: إِنْ زيد قَائِم، وأسقطت اللَّام فَهِيَ نفي بِمَعْنى: مَا زيد قَائِم. والكوفيون يجيزون أَن تكون نفيًا وَإِن كَانَت اللَّام فِي جوابها، ويجعلون اللَّام بِمَعْنى (إِلَّا) الْمُوجبَة كَأَنَّهَا قَالَت: مَا كَانَ رَسُول الله – صلى الله عليه وسلم– إِلَّا يُصَلِّي.

وَتَقْدِير الْكَلَام على مَذْهَب سِيبَوَيْهِ: إِن رَسُول الله –صلى الله عليه وسلم– كَانَيُصَلِّي، وَنَظِير هَذَا قَوْله تَعَالَى: {وَإِن كَانَ مَكْرهمْ لتزول مِنْهُ الْجبَال}[73] فِي قراءة من رفع الْفِعْل وَفتح اللَّام"[74].[75]

الدراسة:

إذا خُفِّفت (إنَّ) وأُهملت لزم في خبرها اللام؛ للفرق بينها وبين (إنْ) النافية، وتسمى هذه اللام الفارقة[76]، أو لام التأكيد[77]، أو لام الإيجاب[78].

ففي نحو: إِنْ زيدٌ لقائم، تكون مخففةً من الثقيلة، وفي نحو: إِنْ زيدٌ قائمٌ، تكون نافيةً، ولا يفرق بينهما إلا باللام، فمتى ذُكرت فهي المخففة، ومتى حُذِفت فهي النافية.

هذا وقد اختلف النحويون في هذه اللام على النحو الآتي:

أولاً–ذهب سيبويه، والأخفش، والأخفش الأصغر إلى أنها لام الابتداء دخلت للفرق بين (إنْ) المخففة والنافية[79].

قال سيبويه: "واعلم أنهم يقولون: إن زيدٌ لذاهبٌ، وإنْ عمرٌو لخيرٌ منك، لما خفَّفها جعلها بمنزلة (لكنْ) حين خففها، وألزمها اللام لئلا تلتبس بـ(إنْ) التي هي بمنزلة (ما) التي تنفى بها.[80]

وهذا القول هو اختيار ابن عصفور[81]، وابن مالك[82]، وأبي حيان[83].

ثانيًا– ذهب الكوفيون إلى أنها بمعنى (إلا).[84]

ثالثًا– ذهب أبوعلي الفارسي، إلى أنها ليست لام الابتداء، وإنما هي لام أخرى اجتلبت للفرق بين (إنْ) في الموضعين، وفي ذلك يقول: "فأما اللام التي تصحبها مخففة فهي لأن تفرق بينها وبين (إن) التي تجئ نافية بمعنى (ما)...وليست هذه اللام بالتي تدخل على خبر (إنَّ) المشددة التي هي للابتداء".[85]

وهذا القول هو اختيار أبي علي الشلوبين[86]، وابن أبي الربيع[87].

وأقول: إن ابن السِّيد هنا ذكر قولين من أقوال النحاة في نوع اللام بعد (إنْ) المخففة، ولم يذكر القول الثالث، ولكنه أظهر معنى الحديث على كلا القولين، فمعنى الحديث على قول سيبويه: إن رَسُول الله – صلى الله عليه وسلم– كَانَ يصلي.

ومعنى الحديث على قول الكوفيين: مَا كَانَ رَسُول الله – صلى الله عليه وسلم– إِلَّا يُصَلِّي.

رابعًا– صوغ اسم التفضيل من غير الثلاثي:

اللفظ المشكل: في قوله –صلى الله عليه وسلم–: "فهو لما سواها أضيع".[88]

الأمر المشكل هنا صوغ اسم التفضيل (أضيع) من الفعل الثلاثي المزيد (أضاع)، وقد نصَّ ابن السِّيد على أن صوغ اسم التفضيل من الثلاثي المزيد بالهمزة جائز عند سيبويه، فقال: "هَكَذَا رُوِيَ فِي هَذَا الحَدِيث، وَكَانَ الْوَجْه أَن يُقَال: فَهُوَ لما سواهَا أَشد إِضَاعَة؛ لِأَن الْفِعْل الزَّائِد على ثَلَاثَة أحرف لَا يبْنى مِنْهُ (أفعل)، وَقد أجَاز سِيبَوَيْهٍ فِيمَا كَانَ أَوله الْهمزَة خَاصَّة".[89]

الدراسة: من شروط اسم التفضيل أن يصاغ من فعل ثلاثي؛ لاستحالة أن يكون بناء (أفعل) –بهمزة زائدة في أوله، وبعدها ثلاثة أصول– مما زاد على ثلاثة أحرف إلا بعد حذف منه، فيكون ذلك هدمًا لا بناءً.[90]

هذا وقد اختلف النحاة في صوغ اسم التفضيل من الثلاثي المزيد بهمزة قطع على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أنه يجوز مطلقًا، سواءً كانت الهمزة فيه للنقل أم لا، وهو مذهب سيبويه[91]، ويشهد لذلك قوله في باب التعجب المترجم بهذا "باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل، ولم يتمكن تمكنه": "وبناؤه أبدًا من فَعَل، وفَعِلَ، وفَعُل، وأفعل".[92]

وهو أحد قولي الأخفش[93]، وقال به ابن خروف[94]، وابن مالك[95]، والرضي.[96]

المذهب الثاني: ذهب أصحابه إلى أن التعجب منه غير جائز، وهو القول الثاني للأخفش[97]، وهو مذهب المبرد أيضًا؛ إذ يقول:"واعلم أن بناء فعل التعجب إنما يكون من بنات الثلاثة، نحو: ضرب، وعَلِم، ومَكُث، وذلك أنك تقول: دخل زيد، وأدخلته، وخرج، وأخرجته، فتلحقه الهمزة إذا جعلته محمولاً على (فَعَل)، وكذلك تقول: حَسُن زيدٌ، ثم تقول: ما أحسنه؛ لأنك تريد: شيء أحسنه...".[98]

واختار هذا المذهب ابن السراج، والزجاجي، وأبو علي الفارسي، والزمخشري، والعكبري، وابن يعيش.[99]

المذهب الثالث: التفصيل، فإن كانت الهمزة للتعدية، كـ: أعطى، فلا يتعجب منه، وإن كانت لغير التعدية، كـ: أغفى، فيتعجب منه، وهو مذهب ابن عصفور؛ إذ يقول: "وإن كان على وزن (أفعل) ولم تكن همزته للتعدية جاز التعجب منه، نحو: ما أخطأه، وما أصوبه، وما أنتنه، وما أظله... وإن كانت للتعدية لم يجز التعجب منه، إلا أن يشذ من ذلك فيحفظ ولا يقاس عليه، والذي شذ من ذلك قولهم: ما أعطاه للدنانير، وما أولاه للمعروف، وما أضيعه للشيء".[100]

وأقول: إن ابن السِّيد نصَّ على قول سيبويه المجوز بناء أفعل التفضيل من الثلاثي المزيد بالهمزة، ولم يذكر القول الثاني، ولكنه ضمن عبارته ما يشير إليه، إذ صاغ أفعل التفضيل مما لم يستوف شرط كونه ثلاثيًا، وهو قوله: "وكان الوجه أن يقال: هو لما سواها أشد إضاعة".

وأقول أيضًا: إن مذهب سيبويه هو الصحيح؛ لأنه قد كثر كثرة يُعْتَمَدُ على مثلها في القياس، نحو: ما أعدم زيدًا، وما أحسن الدار، وما أمتع زيدًا، وما أسرفه، وما أفرط جهله، ومن ذلك كثير مما لم يسمع له ثلاثي مجرد، وكذلك فيما سمع له مجرد، نحو: ما أخطأه، وما أصوبه، وما أظلمه، وكذلك ما كانت همزته للتعدية، نحو: ما آتاه للدراهم، وما أعطاه لها، وما أولاه للمعروف.[101]

ولأن علة منع التعجب من غير الثلاثي: تَغَيُّرُ الفعل، وتحويل(أَفْعَل) إلى التعجب لا تتغير معه صورة الفعل.[102]

خامسًا– قُباءُ[103] بين الصرف ومنعه.

اللفظ المشكل: في قوله: "ثم يَذْهَبُ الذَّاهِبُ إلى قُباءٍ".[104]

فالمشكل هنا جواز صرف (قباء) على الموضع والمكان، ومنع الصرف على معنى البقعة والأرض، وقد وجَّه ذلك ابن السِّيد فقال:"...يجوز في (قُباءَ) الصرف على الموضع والمكان، وترك الصرف على البقعة والأرض".[105]

الدراسة: صرف أسماء القبائل والبلدان، ومنعها من الصرف مبنيان على المعنى، فإن أريد باسم القبيلة الأب كـ(معدٍ) و(تميم) أو الحيّ كـ(قريش) و(ثقيف) صُرِفَ، وإن أريد الأم كـ(باهلة) أو القبيلة كـ(مجوس) و(يهود) مُنِعَ الصرف للتأنيث والعلمية.

وكذا إن أريد باسم البلد المكان كـ(بدر) و(ثبير)صُرِفَ، وإن أريد البقعةكـ (فارس) و(عمان) منع من الصرف، هذا إذا لم يكن فى الاسم مانع غير التأنيث المعنوي، فنحو: (تغلب) ممنوع من الصرف عنيت به الحيَّ أو القبيلة؛ لأن فيه التعريف والتأنيث، ووزن الفعل.[106]

وقباء: من العرب من يذكره فيصرفه على أنه اسم مكان، ومنهم من يؤنثه فيمنع صرفه على أنه اسم للبقعة، وفي ذلك يقول سيبويه: "وأمَّا قولهم: قباء وحراء، فقد اختلفت العرب فيهما، فمنهم من يذكر ويصرف، وذلك أنهَّم جعلوهما اسمين لمكانين، كما جعلوا واسطاً بلداً أو مكانا. ومنهم من أنَّث ولم يصرف، وجعلهما اسمين لبقعتين من الأرض".(107)

وأكَّد ذلك الزجاج فقال: "...فمن العرب من يصرفهما، ويجعلهما اسمًا للمكان، فيقول: كنَّا في قُبَاءٍ وحِرَاءٍ، ومنهم من لم يصرف، ويجعلهما اسمًا للبقعة".(108)

وأقول: إن ابن السِّيد لم يخرج عما قاله النحويون، كما أن كلامه لم يختلف عما أثبته أبو الوليد الوقشي.(109)

سادسًا– وجه نصب (أهله) في قوله: "وُتِر أهله وماله".

اللفظ المشكل: في قوله –صلى الله عليه وسلم–: "الذي تَفُوتُه صلاةُ العصرِ كأنَّما وُتِرَ أهلَه ومالَه".(110)

والأمر المشكل هنا هو أن الوجه نصب (أهله وماله)، وأما رفعهما فلا وجه له، وفي ذلك يقول ابن السِّيد: "الصَّوَاب نصب الْأَهْل وَالْمَال، وَمن رَفعه فقد غلط؛ لِأَن مَعْنَاهُ: أُصِيب بأَهْله وَمَاله، فَفِي "وتر" ضمير مَرْفُوع على أَنه اسْم مَا لم يسم فَاعله، و"أَهله"مَنْصُوب؛ لِأَنَّهُ مفعول ثَان، و(وتر) اسْتعْمل مُتَعَدِّيا إِلَى مفعول وَاحِد وَإِلَى مفعولين، فَمن الْمُتَعَدِّي إِلَى المفعولين قَوْله تَعَالَى: {وَلَنْ يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ}(111) وَهَذَا هُوَ الْمَذْكُور فِي الحَدِيث. وَيُقَال: قد وتر مَكَان أَهله وَمَاله، يُقَال هَذَا فِيمَا فَاتَهُ من صَلَاة الْعَصْر بِمَنْزِلَة الَّذي قد وتر فَذهب بأَهْله وَمَاله. قَالَ أَبُو عبيد(112): "وَقَالَ غير الْكسَائي: وُتِرَ أَهلَه وَمَالَه وَبَقِي فَردا. وَذهب إِلَى قَوْله تَعَالَى: {وَلَنْ يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ} أَي: لن ينقصكم، يُقَال: وَتَرْتُه حَقَّه إِذا نقصته، وَأحد الْقَوْلَيْنِ قريب من الآخر"(113).

الدراسة: الفعل (وَتِرَ) يستعمل على وجهين:

أحدهما: أنه يتعدى لمفعولين، ومن ذلك قوله تعالى: {وَلَنْ يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ}(114)، وكذلك الحديث محل الإشكال، على أن فيه ضميرًا لما لم يسم فاعله، و(أهله) مفعول ثانٍ.

والآخر: أن يستعمل متعديًّا لواحدٍ، نحو: وَتَرْتُ الرجلَ، إذا أصبته بِوَتْرٍ، وذلك أن تقتلَ له حميمًا يطلبُك به.(115)

وقد ذكر ابن منظور وجهًا للنصب، وآخر للرفع، فقال: "وَفِي حَدِيثِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ فكأَنما وترَ أَهله وَمَالَهُ؛ أَي: نَقَصَ أَهله وَمَالَهُ وَبَقِيَ فَرْدًا؛ يُقَالُ: وتَرْتُه إِذا نَقَصْتَه، فكأَنك جَعَلْتَهُ وَتْرًا بَعْدَ أَن كَانَ كَثِيرًا، وَقِيلَ: هُوَ مِنَ الوَتْرِ: الْجِنَايَةُ الَّتِي يَجْنِيهَا الرَّجُلُ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ قَتْلٍ أَو نَهْبٍ أَو سَلبْ، فَشَبَّهَ مَا يَلْحَقُ مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ بِمَنْ قُتِلَ حَمِيمُهُ أَو سُلِبَ أَهله وَمَالُهُ؛ وَيُرْوَى بِنَصْبِ الأَهل وَرَفْعِهِ، فَمَنْ نَصَبَ جَعَلَهُ مَفْعُولًا ثَانِيًا لوُتِرَ وأَضمر فِيهَ مَفْعُولًا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ عَائِدًا إِلى الَّذِي فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ، وَمَنْ رَفَعَ لَمْ يُضْمِرْ، وأَقام الأَهل مُقَامَ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ لأَنهم الْمُصَابُونَ المأْخوذون، فَمَنْ ردَّ النَّقْصَ إِلى الرَّجُلِ نَصَبَهُمَا، وَمَنْ رَدَّهُ إِلى الأَهل وَالْمَالِ رَفَعَهُمَا".[116]

هذا وقد ذكر أبو الوليد الوقشي أنه يجوز لقائل أن يقول: إن الفعل (وُتِر) في الحديث محل الإشكال متعدٍ لواحد، فقال: "ولو قال قائل: إن قوله: "وُتِرَ أهله وماله" من المتعدي لواحدٍ، وإنه من باب قولهم: سَفِهَ نَفْسَه، وغَبِنَ رأيَه، ما كان بعيدًا؛ لأن الوَتْرَ يُسْتَعْمَلُ في جميع أنواع الظلم، وإن كان أصله القتل.

وأهل البصرة ينصبون هذا على تقدير سقوط حرف الجر، كأنه قال: سفه في نفسه، وغبن في رأيه[117]، فيكون التقدير على هذا: فكأنما وُتِرَ في أهله وماله.

والكوفيون ينصبون على التمييز[118]، والتمييز عند البصريين لا يكون معرفة[119]، والوجه الذي بدأت به أحسن عندي".[120]

وأقول: إن ابن السِّيد لم يأت بجديد هنا، وإنما هو مسبوق بأبي الوليد الوقشي، بل إن كلام ابن السِّيد يكاد يكون اختصارًا لكلام أبي الوليد الوقشي.

وأقول أيضًا: إن رواية النصب هي الرواية الراجحة؛ لغلبتها في كتب الحديث، وللدلالة التي تكتنزها، فهي تتمثل في فقدان الاطمئنان، وتغليظ الأذى والعقاب الشديدين، لفوات صلاة العصر عمدًا[121].

ولأن رواية النصب فيها دلالة اجتماع غمَّين: غم ذهاب أهله وماله، وغم ما يقاسيه من طلب الوِتر.[122]

سابعًا– زيادة (مِنْ) في الإيجاب:

اللفظ المشكل: في قوله –صلى الله عليه وسلم–: " ...رأى من فَزَعِهِم".[123]

والأمر المشكل هنا هو تقدير زيادة (من) في الإيجاب على رأي الأخفش، فيكون تقدير الكلام: رأى فزعهم، وفي ذلك يقول ابن السِّيد: "وَقَوله: [رأى من فزعهم] تَقْدِيره على مَذْهَب أبي الْحسن الْأَخْفَش: وَقد رأى فزعهم، وَ(من) زَائِدَة ".[124]

الدراسة: زيادة (مِنْ) في الكلام على ضربين:

أحدهما- أن تزاد لاستغراق الجنس، في نحو قولك: ما قام من رجلٍ، إذ الكلام قبل دخول (من) محتمل لنفي الوحدة، كأن تقول: ما قام رجلٌ بل رجلان، ومحتمِل لنفي الجنس، فلما دخلت (مِنْ) أزالت الاحتمال الأول، وأخلصتْه للثاني.

والآخر- أن تزاد لتوكيد استغراق الجنس، وذلك مع الألفاظ الدالة على العموم، نحو: ما قام من أحدٍ، إذ الكلام قبل دخول (مِن) وبعده سيان، إلا أن (مِن) أفادت التوكيد.[125]

ولزيادة (مِنْ) مواضع، هي:

1- المبتدأ، نحو قوله تعالى: {مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ}[126] ، فـ(مِن) زائدة، و(إله) مبتدأ.

2- الفاعل، نحو قوله تعالى: {مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ}[127]، فـ(من) زائدة، و(ذِكر) فاعل.

3- المفعول به، نحو قوله تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ}[128]، فـ(من) زائدة، و(رسول) مفعول به، ومن زيادتها مع المفعول به الحديث محل الإشكال الذي نحن بصدده، وقد قدَّره ابن السِّيد على رأي الأخفش: رأى فزعهم.[129]

هذا وقد اختلف النحويون في جواز استعمال (من) زائدة، هل يشترط لهذا الاستعمال شروط، أم تزاد مطلقاً ؟ وللعلماء في ذلك ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب جمهور البصريين إلى أن زيادة (من) في سعة الكلام مشروطة بشرطين، أحدهما: أن يكون ما قبلها غير موجب، ويشمل ذلك النفي، والنهي، والاستفهام، والآخر: تنكير مجرورها، ومثال ذلك: ما قام من رجل، وهل قام من رجل؟.

قال سيبويه: "... وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً، ولكنها توكيد بمنزلة (ما)، إلا أنها تجر؛ لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجل، وما رأيت من أحد، ولو أُخْرِجِتْ (مِنْ) كان الكلام حسناً، ولكنه أُكِّدَ بـ (من)...".[130]

المذهب الثاني: ذهب الأخفش إلى جواز زيادتها في الإثبات، وفي التعريف والتنكير، ورجحه ابن مالك.[131]

وفي ذلك يقول الأخفش مفصحًا عن رأيه حيث يقول في قوله تعالى: {وَمِنَ البَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا}[132]: "ومن البقر والغنم، أي: والبقر والغنم حرمنا عليهم، ولكنه أدخل فيها (مِنْ)، والعرب تقول: قد كان من حديث، يريدون: قد كان حديث، وإن شئت قلت: ومن الغنم حرمنا الشحوم، كما تقول: من الدار أخذ النصف والثلث فأضفت هذا المعني".[133]

المذهب الثالث: ذهب بعض الكوفيين إلى جواز زيادتها في الإثبات مع تنكير مجرورها.[134]

وأقول: إن ابن السِّيد قدَّر(من) زائدة في قوله –صلى الله عليه وسلم–: "رأى من فزعهم" على رأي الأخفش، وهذا إن دل فإنما يدل على أن ابن السِّيد يرتضي مذهب الأخفش المجوز زيادة (من) في الإثبات.

كما أقول: إن المذهب الراجح من هذه المذاهب هو مذهب الأخفش، ومن قال به؛ لورود السماع به نثرًا ونظمًا، فمن النثر قوله تعالى: {يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ}[135]، وقوله تعالى:{يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ}[136]، ومن النثر أيضًا قوله–صلى الله عليه وسلم–: "ما من أحدٍ أغيرُ من الله، من أجل ذلك حرَّم الفواحش".[137]

ومن النظم قول الشاعر[138]:

ويَنْمِي لها حُبُّها عندنا * فما قال من كاشحٍ لم يَضِرْ

ف (من) زائدة في قوله : "من كاشحٍ" ومجرورها نكرة، ولم تسبق بنفي أو نهي، و(ما) في البيت موصولة، وليست نافية.

ثامنًا– الجزم في جواب النهي:

اللفظ المشكل: في قوله –صلى الله عليه وسلم–: "يؤذينا بريح الثَّوْمِ".[139]

والإشكال هنا ثبوت حرف العلة –الياء– في (يؤذينا) مع وقوع الفعل في جواب النهي، في قوله –صلى الله عليه وسلم–: "فلا يَقْرَبْ مساجدَنا"، وقد تناول ابن السِّيد هذا المشكل، ووجه بأن الصحيح هو ثبوت حرف العلة، ولا يصح الجزم؛ لعدم تحقق وقوعه جوابًا للنهي، فقال: "هَكَذَا الرِّوَايَة بِإِثْبَات الْيَاء وَهُوَ الصَّحِيح، وَلَا يجوز فِي مثل هَذَا الْجَزْم على جَوَاب النَّهْي فِي قَول سِيبَوَيْهٍ وَأَصْحَابه، وَمثله قَوْلهم: "لَا تدن من الْأسد يَأْكُلك" فَإِن الْكسَائي يجوز فِي هَذَا

الْجَزْم، وَهُوَ غلط؛ لِأَنَّهُ يصير تباعده عَن الْأسد سَببا لأكل الْأسد إِيَّاه. وَكَذَلِكَ يصير تباعدهم عَن الْمَسْجِد سَببا لإذايتهم لَهُ بريح الثوم، وَلَيْسَ هَذَا موضعًا للتطويل فِي التَّرْجِيح بَين الْقَوْلَيْنِ".(140)

الدراسة: يجزم الفعل المضارع إذا سبقه جازم، أو كان جوابًا لطلبٍ، وعلامة جزمه الأصلية هي السكون إن كان صحيح الآخر، نحو: لم أسمع ما قلتَ، وحذف الآخر إن كان معتل الآخر، نحو: لا تدعُ مع الله أحدًا، وحذف النون إن كان من الأفعال الخمسة، نحو: لا تيأسوا من رحمة الله.

ومثال جزم المضارع مع كونه جوابًا لطلب، ويشمل الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعَرْض، وقد جمع ذلك سيبويه في باب ترجمته:"هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل"، فقال: "إذا كان جوابًا لأمر، أو نهي، أو استفهامٍ، أو تمنٍ، أو عرضٍ، فأما ما انجزم بالأمر، فقولك: ائتني آتك، وأما ما انجزم بالنهي فقولك: لا تفعل يكن خيراً لك، وأما ما انجزم بالاستفهام، فقولك: ألا تأتيني أحدثّك؟ وأين تكونُ أزرْك؟، وأما ما انجزم بالتمني، فقولك: ألا ماءَ أَشْرَبْه عندنا يحدَّثْنا، وأمَّا ما انجزم بالعرض، فقولك: ألا تنزل تصب خيراً.

وإنَّما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تأتني، بإن تأتني؛ لأنَّهم جعلوه معلَّقاً بالأوّل غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنَّ إن تأتني غير مستغنية عن آتك"(141).

ولا يجوز أن يجعل للنهي جواب مجزوم، إلا إذا كان الشرط المقدر موافقًا للمطلوب فيصح أن يدل عليه.

وعلامة ذلك أن يصح المعنى بتقدير دخول (أن) على (لا) نحو: لا تدن من الأسد تسلم، فللنهي هنا جواب مجزوم، لأن المعنى يصح بقولك: إن لا تدن من الأسد تسلم، بخلاف قولك: لا تدن من الأسد يأكلك، فإن الجزم فيه ممتنع لعدم صحة المعنى بقولك: إن لا تدن من الأسد يأكلك.(142)

وفي ذلك يقول ابن مالك: "ولا يجعل للنهي جواب مجزوم إلا إذا صح المعنى بتقدير دخول "إن" على "لا"، نحو: "لا تفعل الشر يكن خيرًا لك"، فللنهي ههنا جواب مجزوم؛ لأن المعنى يصح بقولك: "إن لا تفعل الشر يكن خيرا لك"، بخلاف قولك: "لا تفعل الشر يكون شرا لك"، فإن الجزم فيه ممتنع لعدم صحة المعنى بقولك: "إن لا تفعل الشر يكن شرا لك".(143)

ولهذا الشرط الذي نص عليه ابن مالك وغيره، وهو صحة تقدير دخول (إنْ) على (لا) أجمع القراء السبعة على الرفع في قوله تعالى: {وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ}(144).(145)

وقد خالف في هذا الشرط الكسائي، فأجاز جزم جواب النهي مطلقًا، واكتفى بتقدير (إنْ) على الفعل دون (لا)، واستدل الكسائي بالقياس على النصب ؛ لأن المنصوب بعد الفاء جاء فيه ذلك، كقوله تعالى: {لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ}(146)، وبالسماع قول النبي – صلى الله عليه وسلم–: "فلا يقربنَّ مسجدنا يُؤذِنا بريح الثوم"، وقول أبي طلحة لرسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تُشْرِفْ يُصِبْك سهم".(147)

وأجيب بأن القياس على المنصوب لا يحسن؛ لأن النصب بعد الفاء يكون في النفي ولا جزم فيه.

وأما السماع فمحمول على إبدال الفعل من الفعل مع أن الرواية المشهورة "يؤذينا" و"يضرب" –بالرفع–.(148)

وأقول: إن ابن السِّيد لم يرتض مذهب الكسائي –المجوز الجزم في جواب النهي من غير صحة تقدير(إن) مع (لا)– مع أنه نصَّ على أن هذا الموضع ليس موضعًا للتطويل في الترجيح بين القولين، وذلك لأنه نصَّ على أنه لا يصح تقدير الكسائي في نحو: لا تدنُ من الأسد يأكلُك، لأنه لا يصح تقدير: إن لا تدن من الأسد يأكلك، إذ يصير تباعدك عن الأسد سببًا لأكله إياه.

والفعل (يؤذينا) في الحديث محل الإشكال يجوز أن يكون في موضع رفع على أنهخبر لمبتدأ مضمر، كأنه قال: فهو يؤذينا، ويجوز أن يكون في موضع نصب على الحال من الضمير في (يقرب)، كأنه قال: مؤذيًا لنا.(149)

وأود أن أثبت هنا أن النصَّ الذي نقلته عن ابن السِّيد مأخوذ بلفظه وعبارته من نص الوقشي.(150)

المطلب الثاني: توظيف الدرس النحوي في حل المشكل من لفظ الحديث النبوي في كتاب "الطهارة".

اشتمل كتاب الطهارة على خمسة ألفاظٍ مشكلة، هي:

1- دخول همزة الاستفهام على واو العطف.

2- إجراء (إنْ) الشرطية مُجرى (إذا) الزمانية.

3- دلالة المضارع المؤكد بالنون مع القسم والنهي.

4- تقدير (قد) مع الفعل الماضي.

5- حذف أن الناصبة للمضارع مع إبقاء علمها.

أولاً- دخول همزة الاستفهام على واو العطف:

اللفظ المشكل: في قوله صلى الله عليه وسلم: "أَوَ لاَ يَجِدُ أحدُكُمْ ثلاثةَ أحجارٍ".(151)

والإشكال هنا يتأتى من دخول همزة الاستفهام على واو العطف، فأزال ابن السِّيد هذا الإشكال بأن الواو الداخلة عليها الهمزة هي واو العطف، والهمزة دخلت للتقرير، فقال: "هَذِه الْوَاو عِنْد سِيبَوَيْهِ وَأَصْحَابه وَاو الْعَطف دخلت عَلَيْهَا ألف الِاسْتِفْهَام، فأحدثت فِي الْكَلَام ضربًا من التَّقْرِير، وَقد يكون الِاسْتِفْهَام الَّذِي لَا تَقْرِير فِيهِ، وَقد يحدث فِي الْكَلَام معنى التوبيخ كَقَوْلِه تَعَالَى: {أفكلما جَاءَكُم رَسُول بِمَا لَا تهوى أَنفسكُم}(152) فَهِيَ تسْتَعْمل على وَجْهَيْن:

أَحدهمَا: تَقْرِير الْمخبر على بعض مَا أخبر بِهِ.

وَالثَّانِي: عطف كَلَام الْمُخَاطب على كَلَام الْمُحدث.

وَأما التَّقْرِير، فَمثل أَن تَقول: جَاءَ زيد ، وَقَالَ لِي كَذَا. فَيَقُول لَهُ الْمُخَاطب: أَو قَالَ لَك هَذَا؟ فيستفهمه عَن بعض كَلَامه وَيتْرك بعضه.

وَأما الْعَطف فكقول الْقَائِل: جَاءَنِي زيد. فَيَقُول الْمُخَاطب: أَو قَامَ، كَأَنَّهُ زَاد عطف الْقيام على الْمَجِيء الَّذِي نطق بِهِ الْمخبر فَلم يكن مِنْهُ على ثِقَة فاستفهمه عَنهُ، وَقد يكون على ثِقَة فاستفهمه على جِهَة التَّقْرِير والتوبيخ وَنَحْو ذَلِك من الْمعَانِي"(153).

الدراسة: الهمزة أصل أدوات الاستفهام، ولأصالتها استأثرت بأمور، منها: تمام التصدير بتقديمها على الواو، والفاء، وثُمّ، في نحو: {أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ}(154)، و{أَفَلَا تَعْقِلُونَ}(155)، و{أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ}(156)، وكان الأصل في ذلك تقديم حرف العطف على الهمزة؛ لأنها من الجملة المعطوفة، لكن راعوا أصالة الهمزة في استحقاق التصدير.(157)

أما (هل) وبقية أخواتها فقد جاءت متأخرة عن حروف العطف كما هو قياس أجزاء الجملة المعطوفة جميعها؛ لكونها فرع الهمزة فلا تقوى قوَّتها.(158)

هذا وقد اختلف العلماء في الواو الداخلة عليها الهمزة، ولهم في ذلك ثلاثة آراء بيانها على النحو الآتي:

أولاً- ذهب سيبويه والجمهور إلى أن الواو واو العطف دخلت عليها همزة الاستفهام، وفي ذلك يقول سيبويه في الباب المترجم له بـ"هذا باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام: وذلك قولك: هل وجدتَ فلانًا عند فلان؟ فيقول: أَوَ هو ممن يكون ثَمَّ؟ أدخلت ألف الاستفهام..."[159] وكذلك قال الفراء.[160]

وأوضح المبرد أن الواو واو العطف، وأن الاستفهام بالألف مع الواو قد يكون للتقرير، والإنكار، والتعجب، فقال: "هَذِه الْوَاو، وواو العَطف مجازهما وَاحِد في الإعراب، وَتَكون في الاستفهام والتقرير كَمَا ذكرنَا في الْألف، وللتعجب، وللإنكار، فَأَما الِاسْتِفْهَام الْمَحْض فنحو قَوْلك - إِذا قَالَ الرجل: رَأَيْت زيدًا- فتقول: أَوَ يُوصَل إِلَيْهِ؟ فَأَنت مسترشد أَو مُنكر مَا قَالَ، فَيَقُول: أَوَ أَدْرَكته؟ تستبعد ذَلِك، فَأَما التَّعَجُّب وَالْإِنْكَار فَقَوْل الْمُشْركين: {أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوَ آبَاؤنَا الأَوَّلُونَ}[161] والتقرير ... فِي قَوْله عز وَجل: {أَو أَمن أهل القرى}[162]...".[163]

ثانيًا- ذهب الأخفش إلى أن الواو الداخلة زائدة، وخيَّر في جعلها واو العطف، فقال:"فهذه واو تجعل مع حرف الاستفهام، وهي مثل الفاء التي في قوله: {أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لاَ تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ}[164] فهذا في القرآن والكلام كثير، وهما زائدتان في هذا الوجه. وهي مثل الفاء التي في قولك: "أَفَأَللهِ لَتَصْنَعَنَّ كَذَا وكَذا"، وقولك للرجل: "أَفَلا تَقُوم". وان شئت جعلت الفاء والواو ها هنا حرف عطف...".[165]

ثالثًا- ذهب الكسائي إلى أنها (أَوْ) بمعنى(بل)، ويؤيده قراءة من قرأ[166] بسكون الواو، على أن (أو) بمعنى(بل)؛ لأن واو العطف لا تُسَكَّن؛ لأنها مفتوحة، والمفتوح لا يخفف[167] في قوله تعالى: {أَوْ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ}[168][169] وقد ضَعَّفَ أبو حيان قول الكسائي.[170]

وكما اختلف النحويون في الواو الداخلة عليها همزة الاستفهام اختلفوا كذلك في المعطوف بالواو بعد الهمزة، ولهم في ذلك رأيان:

أولهما- رأي الجمهور: أن الجملة بعد الهمزة معطوفة على الجملة التي قبلها.[171]

وثانيهما- رأي الزمخشري: يرى الزمخشري أن المعطوف عليه مقدر بين الهمزة والعاطف؛ ليكون كل واحد من الهمزة والعاطف في موضعه، فقال عند قوله تعالى: {أَوْ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا}: "الواو للعطف على محذوف، معناه: أكفروا بالآيات، وكلما عاهدوا...".[172]

وقد ردَّ ابن مالك تقدير الزمخشري؛ لأنه إضمار لا دليل عليه، ولا يفتقر تصحيح الكلام إليه.[173]

وأقول: إن ابن السِّيد هنا حمل الواو الداخلة عليها الهمزة على أنها واو العطف، كما هو مذهب سيبويه وأصحابه، وأن الاستفهام قد يفيد التقرير والتوبيخ.

وأقول أيضًا: إن ابن السِّيد اقتصر على رأي سيبويه وأصحابه في الواو، ولم يذكر الآراء الأخرى، وهذا إن دلَّ فإنما يدل على أن تناوله لمشكلات الموطأ يعد مختصرًا لتعليق أبي الوليد الوقشي على الموطأ.[174]

ثانيًا– إجراء (إنْ) الشرطية مُجرى (إذا) الزمانية:

اللفظ المشكل: في قوله –صلى الله عليه وسلم–: "وإنَّا إنْ شاءَ اللهُ بكم لاحقون".[175]

الإشكال هنا يكمن في دلالة (لاحقون)، وقد حملت دلالتها على أنهم لاحقون بهم في الإيمان، وعلى أن (إنْ) بمعنى (إذا)، وهذا وجه سائغ في جعل (إن) بمعنى (إذا)، وقد وضح ذلك ابن السِّيد فقال: "وَقَوله –عَلَيْهِ السَّلَام– [وَإِنَّا إِن شَاءَ الله] فِيهِ وَجْهَان:

أَحدهمَا– أَن يكون أَرَادَ لاحقون فِي الْإِيمَان لَا فِي الْمَوْت؛ توقيًّا من الْفِتْنَة فِي الدّين، كَمَا قَالَ –تَعَالَى– فِي كِتَابه الْعَزِيز حاكيًا عَن نبيه وخليله إِبْرَاهِيم –عليه السلام–: {وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ}[176]، وَكَذَلِكَ عَن يُوسُف الصّديق–صلى الله على نَبينَا وَعَلِيهِ–: {تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ}[177].

وَيدل على صِحَة هَذَا التَّأْوِيل قَوْله –صلى الله عليه وسلم–: "يَا مُقَلِّب الْقُلُوب قلب قلبِي على طَاعَتك"[178]، وَالْوَجْه الآخر: أَن الْعَرَب قد تشبه (إِن)الَّتِي للشّرط بِـ (إِذا)، كَمَا تشبه (إِذا) فِي بعض الْمَوَاضِع بِـ(إِن)؛ لِأَن (إِذا) تضارع (إِن) فِي أَنَّهَا تحْتَاج إِلَى جَوَاب. والشيئان إِذا تضارعا فقد يحمل كل وَاحِد على صَاحبه، فمما شبهت فِيهِ (إِن) بِـ (إِذا) قَوْله تَعَالَى: {إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ}[179]، وَمِمَّا شبهت فِيهِ (إِذا) بِـ (إِن) قَول أَوْس بن حجر[180]:

إِذا أَنْت لَمْ تُعْرِضْ عَن الْجَهْلِ والخَنَا* أصبتَ حَلِيمًا أَو أَصَابَك جَاهِلُ

وإعراضه عَن الْجَهْل مِمَّا يُمكن أَن يكون، وَيُمكن أَلا يكون. وَهَذَا من مَوَاضِع "إِن" لَا من مَوَاضِع "إِذا"؛ لِأَن "إِذا" إِنَّمَا بَابهَا أَن تسْتَعْمل فِي الْأُمُور الَّتِي وُقُوعهَا مَضْمُون، كَقَوْلِه: إِذا احمر الْبُسْر فأتني، وَإِذا كَانَ اللَّيْل فالقني".[181]

الدراسة: (إنْ) الشرطية مبهمة لا تستعمل إلا فيما كان مشكوكًا في وجوده، ولذلك كان في الأفعال المستقبلة؛ لأن الأفعال المستقبلة قد تُوجَد، وقد لا توجد، ولذلك لا تقع المجازاة بـ(إذا)؛ لأنّ الذاكر لها كالمعترف بوجود ذلك الأمر، كقولك: إذا طلعت الشمسُ فأتِني، ولو قلت: إن طلعت الشمس فأتني، لم يحسن إلَّا في اليوم المُغيم الذي يجوز أن ينقشع الغَيمُ فيه، وتطلع الشمسُ، ويجوز أن يتأخّر، فقولُك: "إذا طلعت" فيه اعترافٌ بأنّها ستطلع لا محالةَ، وحَقُّ ما يجازى به أن لا تدري أيكون أم لا يكون، فعلى هذا تقول: إذا احمرّ البُسْرُ فأتني، وقبُح "إن احمرّ البسر"؛ لأن احمرار البسر كائنٌ.

وتقول: إذا أقام الله القيامةَ عذّب الكفّارَ، ولا يحسن "إنْ أقام الله القيامة"؛ لأنّه يجعل ما أخبر الله تعالى بوجوده مشكوكًا فيه.

وربما استُعملت (إنْ)في مواضعِ (إذا)، و(إذا) في مواضعِ (إنْ)، ولا يبيّن الفرقُ بينهما؛ لِما بينهما من الشرْكة، وتقول من ذلك: إن متُّ فاقضوا دَيْنِي، وإن كان موته كائنًا لا محالةَ، فهو من مواضع (إذا)، إلَّا أن زمانه لمّا لم يكن متعينًا، جاز استعمالُ (إنْ) فيه. قال الله تعالى: {أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ}[182]. وقال الشاعر[183]:

كَمْ شامِتٍ بي إن هلكتُ * وقائلٍ لله دَرُّه!

فهذه من مواضعِ "إذا"؛ لأن الموت والهلاك حتمٌ على كل حَيّ، فأمّا قول الآخر:

إذا أنْتَ لَمَ تَنزعْ عن الجَهْل والخَنَا * أصَبْتَ حَليمًا أو أصابَك جاهِلُ

فهو من مواضعِ "إن"؛ لأنّه يجوز أن ينزع عن ذلك، وأن لا ينزع، إلَّا أنّ بعضهما أحسن من بعض، فقولنا: "إن مات زيدٌ كان كذا" أحسنُ من قولنا: "إن احمرّ البسرُ"؛ لأن موت زيد مجهولُ الوقت، واحمرار البسر له وقتٌ معلومٌ.[184]

وأقول: إن ابن السِّيد لم يخرج عما قاله النحاة من حمل (إن) على(إذا)، أو حمل (إذا) على (إن)، كما أنه لم يخرج عما ذكره أبو الوليد الوقشي.[185]

وبقي لي أن أشير إلى تخريج العلماء للحديث محل الإشكال: "وإنَّا إنْ شاءَ اللهُ بكم لاحقون" وللآية التي أوردها ابن السِّيد شاهدًا على مجيء (إن) بمعنى (إذا) وهي: {إِنْ شَاءَ اللَّهُ آَمِنِينَ}، فذهب الكوفيون إلى أن (إن) في الآية والحديث بمعنى (إذ)، ونحو ذلك مما الفعل فيه محقق الوقوع.[186]

وممن وافق الكوفيين في أن (إن) تكون بمعنى (إذ) ابن فارس؛ إذ يقول: "وتكون بمعنى (إذ) قال الله –جلَّ وعزَّ–: {وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ}[187] بمعنى (إذ)؛ لأنه –جلَّ وعزَّ– لم يخبرهم بعلوّهم إلا بعدما كانوا مؤمنين".[188]

وذهب المحققون إلى أن (إن) في هذه المواضع شرطية، ولم يثبت في اللغة أن (إن) بمعنى (إذ)، وحُذِفَ جوابها للدلالة عليه، وتقديره: إن كنتم مؤمنين علوتم، وفي الحديث: إن شاء الله لحقنا بكم، ولا يلزم في الشرط أن يكون فعله لم يقع، وإن كان ذلك الأصل، فقد تكون صورتُه صورةَ الواقع لتحقق وقوعه.[189]

ثالثًا– دلالة المضارع المؤكد بالنون مع القسم والنهي:

اللفظ المشكل: في قوله –صلى الله عليه وسلم–: "فَلْيُذَادَنَّ".[190]

والإشكال هنا مبني على وجود روايتين:

إحداهما– الرواية التي أثبتها ابن السِّيد، والأخرى– الرواية المثبتة في الموطأ المطبوع، وقد ذكرها أيضًا ابن السِّيد، وتختلف عن الأولى في كونها بالنهي المؤكد، وقد وجَّه ابن السِّيد الروايتين، وأوضح المعنى مع كل رواية، فقال: "[فليذادَنَّ]: فليدفعن، وَاللَّام لَام الْقسم، فَإِنَّهُ قَالَ: "وَالله ليذادنَّ"، أَي: أَن هَذَا سَيكون لَا محَالة. وَكَذَلِكَ كل فعل مضارع تدخل أَوله هَذِه اللَّام مَعَ النُّون الثَّقِيلَة، أَو الْخَفِيفَة فَإِنَّمَا هُوَ على نِيَّة الْقسم، كَقَوْلِه تَعَالَى: {وَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ آَمَنُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْمُنَافِقِينَ}[191]، {لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ}[192]، ويروى: "فَلَا يذادن" على معنى النَّهْي، وَذَلِكَ أَن الْعَرَب قد توقع النَّهْي عَن الْفِعْل ومرادها غَيره، إِذا كَانَ أحد الْفِعْلَيْنِ مُتَعَلقا بِالْآخرِ، يُوجد بِوُجُودِهِ ويرتفع بارتفاعه. فَتَقول للرجل: لَا يضربنك، وَلَا يأكلنك الْأسد، أَي: لَا تتعرض لذَلِك، بِأَن تفعل فعلا يؤديك إِلَيْهِ. وَمن هَذَا الْبَاب قَول الله تَعَالَى: {فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ}[193]، فَلَيْسَ الْمَوْت بِفعل لَهُم فينتهوا عَنهُ، وَلكنه السَّبَب الَّذِي من أجل توقعه يجب على الْإِنْسَان أَن يَثْبُتَ على الْإِسْلَام، وَيُقَدِّم الْأَعْمَالَ المرضية. وَالْمعْنَى: لَا يجدنكم الْمَوْت إِذا جَاءَ إِلَّا على هَذِه الْحَالة.[194]

الدراسة: نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة مختصتان بالأفعال المستقبلة، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: {لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ}[195].

وهذان الحرفان من حروف المعانييفيدان التوكيد، ويؤثران في الفعل تأثيرين، وفي ذلك يقول ابن يعيش موضحًا أثر هاتين النونين: "اعلم أنّ هاتَين النونَين الشديدة والخفيفة من حروف المعاني،

والمرادُ بهما التأكيد. ولا تدخلان إلاَّ على الأفعال المستقبلة خاصّةً، وتُؤثّران فيها تأثيرَين: تأثيرًا في لفظها، وتأثيرًا في معناها. فتأثيرُ اللفظ إخراجُ الفعل إلى البناء بعد أن كان معربًا. وتأثيرُ المعنى إخلاصُ الفعل للاستقبال بعد أن كان يصلح لهما".[196]

والتوكيد بالنون الثقيلة أشد من التوكيد بالنون الخفيفة، وفي ذلك يقول سيبويه: "فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشد توكيدًا".[197]

وقد عدَّ ابن يعيش التوكيد بالنون الخفيفة من باب التوكيد بـ(كل) فقط، والتوكيد بالثقيلة من باب تكرار التوكيد، أي: كل وأجمع، وفي ذلك يقول: "والمشدّدةُ أبلغُ في التأكيد من المخفّفة؛ لأنّ تكرير النون بمنزلة تكرير التأكيد، فقولُك: "اضرِبُن" خَفيفةَ النون بمنزلة قولك: "اضْرِبوا كلُّكم"، وقولُك: "اضْرِبُنّ" مشدّدةَ النون بمنزلةِ "اضربوا كلّكم أجمعون".[198]

وهاتان النونان لا يؤكد بهما الماضي؛ لأنهما يخلصان الفعل للمستقبل، ويؤكد بهما الأمر مطلقًا؛ لأنه مستقبل دائمًا.[199]

وأما الفعل المضارع فله حالات:

إحداها- أن يكون توكيده بها واجبًا، وذلك إذا كان مثبتًا مستقبلًا جوابًا لقسم، غير مفصول من لامه بفاصل، نحو قوله تعالى: {وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ}[200]، ولا يجوز توكيده بهما إن كان منفيًّا، نحو قوله تعالى: {تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ}[201]، أو كان حالًا، أو مفصولًا من اللام ، نحو قوله تعالى: {وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ}[202].

والثانية- أن يكون قريبًا من الواجب، وذلك إذا كان شرطًا لـ(إنْ) المؤكدة بـ(ما) الزائدة، نحو قوله تعالى: {فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ}[203].

الثالثة- أن يكون كثيرًا، وذلك إذا وقع بعد أداة طلب، نهي، أو دعاءٍ، أو عرضٍ، أو تمني، أو استفهام، فالنهي نحو قوله تعالى: {وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ}[204].

الرابعة: أن يكون قليلًا، وذلك بعد (لا) النافية، أو (ما) الزائدة التي لم تسبق بـ(إنْ) نحو قوله تعالى: {وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً}[205].[206]

وأقول: إن ابن السِّيد أوضح معنى كلتا الروايتين، فعلى الرواية الأولى (فَليُذَادنَّ) يكون المعنى: والله إن هذا سيكون لامحالة، وعلى الرواية الثانية (فَلا يُذادنَّ) يكون المعنى: لا يفعل أحد فعلاً يكون سبب طرده عن حوضي.

وأقول أيضًا: إن ما وجَّه به السِّيد هذا المشكل مختصر من كلام أبي الوليد الوقشي.[207]

كما يجدر بي أن أعرج على روايات هذه اللفظة، فرواية (فَلْيُذَادَنَّ)-بلام التأكيد على الإخبار- فقد أوردها ابن عبد البر في متن الموطأ، وأن المعنى: فَلَيُبْعَدَنَّ ولَيُطْرَدَنَّ، وكذلك أورد الرواية الأخرى (فلا يُذادنَّ) على النهي، ونسبها ليحيى، فقال: "وَقَدْ خَرَّجَ بَعْضُ شُيُوخِنَا مَعْنًى حَسَنًا لِرِوَايَةِ يَحْيَى وَمَنْ تَابَعَهُ أَنْ يَكُونَ عَلَى النَّهْيِ أَيْ لَا يَفْعَلُ أَحَدٌ فِعْلًا يُطْرَدُ بِهِ عَنْ حَوْضِي".(208)

رابعًا- تقدير (قد) مع الفعل الماضي الواقع حالاً:

اللفظ المشكل: في قول أنس بن مالك: "رأيت رسولَ اللهِ وحانت صلاةُ العصر".(209)

فالإشكال هنا في موضع جملة: وحانت صلاة العصر، فهي في موضع الحال، وهذا يتطلب تقدير (قد)؛ لأن الماضي لا يقع حالاً، إلا ومعه (قد) ظاهرة، أو مضمرة.

وقد وضح ذلك ابن السِّيد فقال: "الْمَعْنى: وَقد حانت، وَلَا بُد من تَقْدِير (قد) هَاهُنَا؛ لِأَن الْجُمْلَة فِي مَوضِع الْحَال؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ: رَأَيْت رَسُول الله -صلى الله عليه وسلم- فِي هَذِه الْحَال، والماضي لَا يصلح أَن يكون حَالا إِلَّا أَن يكون مَعَه (قد) مظهرة أَو مضمرة".(210)

الدراسة: قد تقع الجملة في موضع الحال، ولكنها لا تخلو من أن تكون اسمية، أو فعلية، فمثال الاسمية قولك: جاء زيد وسيفه على كتفه، أي: جاء وهذه حاله، ولا يقع بعد هذه الواو إلا جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وإذا وقعت هذه الجملةُ بعد هذه الواو فتكون حالًا، وكنتَ في تضمينها ضميرَ صاحب الحال، وتَرْكِ ذلك مخيَّرًا، فالتضمين كقولك: أقبل محمّدٌ وَيَدُهُ على رأسه، وجاء أخوك وثَوْبُه نظيفٌ، وتركُ التضمين كقولك: جاء زيدٌ وعمرٌو ضاحكٌ، و"أقبل بكرٌ وخالدٌ يقرأ"، وإنّما جاز استغناء هذه الجملة عن ضمير يعود منها إلى صاحب الحال من قِبَل أنّ الواو أغْنَتْ عن ذلك برَبْطها ما بعدها بما قبلها، فلم تَحْتَجْ إلى ضمير مع وجودها، فإن جئتَ بالضمير معها، فجيّدٌ؛ لأنّ في ذلك تأكيد رَبْطِ الجملة بما قبلها، وأمّا إذا لم تذكُر هناك واوًا، فلا بدّ من ضمير. وذلك نحو قولك: "أقبل محمّدٌ على رأسه قَلَنْسُوَةٌ". ولو قلت: "أقبل محمّدٌ على عبد الله قلنسوةٌ". وأنت تريد الحال لم يجز، لأنّك لم تأتِ برابطٍ يربِط الجملةَ بأوّلِ الكلام، لا واوٍ، ولا ضميرٍ يعود من آخِر الكلام إلى أوّله، فيدل على أنّه معقود بأوّله، وقد يقع الفعلُ موقعَ الحال، إذا كان في معناه، وكان المرادُ به الحال المصاحِبةَ للفعل. تقول: جاء زيدٌ يَضْحَكُ"، أي: ضاحكًا، وضربتُ زيدًا يَرْكَبُ، أي: راكبًا. قال الله تعالى: {فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ}(211)، ولا حاجة إلى الواوِ لما بين الفعل المضارع واسم الفاعل من

المناسبَة. فأمّا الفعل المستقبَل فلا يقع موقعَ الحال؛ لأنّه لا يدلّ على الحالَ، فلا تقول: جاء زيدٌ سَيركَب، ولا: أقبل محمّدٌ سَوْفَ يضحَك.[212]

وأما الفعل الماضي فقد اختُلِف في وقوعه حالاً، وانقسم النحاة إزاء هذا الأمر إلى فريقين:

الفريق الأول: يرى أصحابه أن الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالاً؛ لعدم دلالته عليها، لا تقول: جاء زيد ضَحِكَ، في معنى "ضاحكًا"، فإن جئتَ معه بـ(قَدْ)، جاز أن يقع حالًا؛ لأنّ (قَدْ) تُقرّبه من الحال، ألا تراك تقول: قد قامت الصلاةُ، قبل حالِ قيامِها؟ ولهذا يجوز أن يقترِن به "الآنَ" أو "الساعة"، فيقال: قد قام الآن أو الساعة، وأصحاب هذا الرأي هم البصريون[213]، ووافقهم من الكوفيين الفراء[214].

وفي ذلك يقول ابن السراج: "فأما المستقبل والماضي فلا يجوز إلا أن تدخل (قد) على الماضي فيصلح حينئذ أن يكون حالًا، تقول: رأيت زيدًا قد ركب أي: راكبًا، إلا أنك إنما تأتي بـ(قد) في هذا الموضع إذا كان ركوبه متوقعًا فتأتي بـ(قد)؛ ليعلم أنه قد ابتدأ بالفعل، ومر منه جزء، والحال معلوم منها أنها تتطاول، فإنما صلح الماضي هنا؛ لاتصاله بالحاضر فأغنى عنه، ولولا ذلك لم يجز، فمتى رأيت فعلًا ماضيًا قد وقع موقع الحال، فهذا تأويله ولا بد من أن يكون معه "قَدْ" إما ظاهرةً، وإما مضمرةً؛ لتؤذَن بابتداء الفعلِ الذي كان متوقعًا".[215]

الفريق الثاني: يرى أصحابه جواز وقوع الماضي حالاً من غير أن تكون معه(قد) ظاهرة أو مقدرة، وأصحاب هذا الرأي هم الكوفيون[216]، والأخفش من البصريين[217].

وقد صحح أبو حيان قول الكوفيين، فقال:"...والصحيح جواز ذلك بغير (واوٍ)، ولا(قد)، وهو قول الجمهور والكوفيين، والأخفش؛ لكثرة ما ورد من ذلك".[218]

وأقول: إن ابن السِّيد هنا قال بالمذهب البصري من غير أن يجري لهم ذكرًا؛ إذ قرر أن الماضي لَا يصلح أَن يكون حَالا إِلَّا أَن يكون مَعَه (قد) مظهرة أَو مضمرة، كما أن النص الذي أثبته ابن السِّيد لا يخرج عن كلام أبي الوليد الوقشي.[219]

خامسًا– حذف (أن) الناصبة للمضارع مع إبقاء عملها:

اللفظ المشكل: في قوله: "قبلَ يموتَ".[220]

والإشكال هنا يتأتى في نصب المضارع (يموت) بـ(أن) مضمرة، وابن السِّيد وجه هذه الرواية، فقال: "وَقَوله: [قبل يَمُوت] هَكَذَا الرِّوَايَة، ويروى أَيْضا: [قبل أَن يَمُوت] وَالْعرب قد تحذف (أَن) الناصبة وترفع الْفِعْل، قَالَ الله سُبْحَانَهُ:{قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا

الْجَاهِلُونَ}[221]، وَرُبمَا حذفت الْعَرَب (أَن) وَتركت الْفِعْل مَنْصُوبًا، وَإِنَّمَا يَجِيء ذَلِك فِي الشّعْر".[222]

الدراسة: ينصب الفعل المضارع بعد أربعة أحرف هي: أن، ولن، وكي، وإذن، نحو: أرجو أن يغفرَ الله لي، وقوله تعالى: {فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ}[223]، وجئت كي تعطيَني، وإذن أكرمَك، وينصب بعد خمسة أحرف بإضمار (أنْ) بعدهن: حتى، واللام، والواو، والفاء، وأو ، نحو: سرتُ حتى أدخلَها، ونحو قوله تعالى: {لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ}[224]، وقوله تعالى: {وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ}[225]، وقوله تعالى:{لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا}[226]، ونحو: لأستسهلَنَّ الصعب أو أدركَ المُنى.[227]

ولا ينتصب الفعل المضارع بـ(أن) المضمرة في غير مواضع الإضمار وجوبًا أو جوازًا إلا شاذًّا، ومن ذلك قول بعض العرب: مُرْهُ يحفرَها، وخذِ اللصَّ قبل يأخذَك.[228]

وما سُمِع عن العرب من حذف (أنْ) وإبقاء عملها شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، وفي ذلك يقول سيبويه: "وتقول: مره يحفرها، وقل له يقل ذاك. وقال الله –عز وجل–: {قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آَمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً} [229]، ولو قلت مره يحفرها على الابتداء كان جيِّداً. وقد جاء رفعه على شيء هو قليلٌ في الكلام، على مره أن يحفرها، فإذا لم يذكروا (أن)، جعلوا المعنى بمنزلته في عسينا نفعل. وهو في الكلام قليلٌ، لا يكادون يتكلمون به، فإذا تكلموا به فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب، كأنه قال: عسى زيدٌ قائلا، ثم وضع يقول في موضعه. وقد جاء في الشعر".[230]

وأجاز الكوفيون حذف (أنْ) ونصب المضارع في غير مواضع الإضمار، وأن ما سُمِعَ يقاس عليه.[231]

وقد نسب هذا المذهب المبرد لبعض النحويين، فقال: "وَبَعض النَّحْوِيين من غير الْبَصرِيين يُجِيز النصب على إِضْمَار (أَن) والبصريون يأبون ذَلِك...".[232]

وأقول: إن ابن السِّيد يرى أن حذف (أن) وإبقاء عملها موضعه الضرورة، وهذا ما أقره سيبويه من قبل؛ إذ يقول في قول الشاعر[233]:

فلم أَرَ مِثلَها خُبَاسةَ واحدٍ * ونَهْنَهْتُ نفسى بعدَ ما كِدتُ أَفْعَلَهْ

"فحملوه على (أَنْ)؛ لأنّ الشعراءَ قد يَستعملون (أَنْ) ههنا مضطَّرين كثيرًا".[234] والصحيح أن ما سمع عن العرب من إعمال (أن) محذوفة يحفظ ولا يقاس عليه، وفي ذلك يقول أبو حيان: "...والصحيح قصره على السماع، ولا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلا ما سُمِع".[235]

وأقول أيضًا: إن كلام ابن السِّيد هنا مختصر من كلام أبي الوليد الوقشي.[236]

المطلب الثالث: توظيف الدرس النحوي في حل المشكل من لفظ الحديث النبوي في كتاب "الصلاة".

اشتمل كتاب (الصلاة) على ستة ألفاظ مشكلة، هي:

1- نوع (إِنْ) في قوله –صلى الله عليه وسلم–: "حتى يظل الرجل إن يدري".
2- الوجه في رواية (المال الخمسون) بالرفع والنصب.
3- إثبات الياء في قوله صلى الله عليه وسلم: "قوموا فلأصلي لكم".
4- إلحاق الفعل علامة الجمع مع الفاعل الظاهر.
5- وجه نصب (عائذًا) في قوله –صلى الله عليه وسلم–: "عائذًا بالله".
6- أَنْ المفسرة.

أولاً– نوع (إن) في قوله –صلى الله عليه وسلم–: "حتى يظل الرجل إن يدري".

اللفظ المشكل: في قوله–صلى الله عليه وسلم–: "حتى يظلَّ الرجلُ إن يدري كم صلَّى".[237]

والإشكال مجمله في رواية (إن) مرة بكسرة الهمزة على أنها نافية، ومرة بفتح الهمزة على أنها نافية –أيضًا–، وكون المفتوحة الهمزة نافية أمرًا لم يرتضه ابن السِّيد، فرد رواية من روى (أن) مفتوحة الهمزة؛ لأنه لم يقل أحد من النحويين بكون (أن) نافية، فقال: "حَتَّى يظل الرجل إِن يدْرِي" –بالظاء المشالة –، أَي: يُقيم ويصير، و(الرجل) مَرْفُوع بِهِ و(إِن) مَكْسُورَة الْهمزَة ، وَهِي حرف نفي بِمَعْنى (مَا)، وَالْجُمْلَة فِي مَوضِع نصب على خبر (يظل)، التَّقْدِير: حَتَّى يصير الرجل لَا يدْرِي كم صلى، وَذكر ابن عبد البر[238] أَن أَكثر الروَاة رَوَوْهُ "أَن يدْرِيَ" وَقَالَ: مَعْنَاهُ:لا يدري، وهذا غير صحيح؛ لأن (أَنْ) لا تكون نفيا، ولا أعلم أحدًا من النحويين حكى ذلك، والوجه في هذه الرواية أن تفتح الياءَ من (يدريَ)، وتكون (أَن) هي الناصبة للفعل، وَتَكون (يضل) بضاد غير مشالة، من الضلال الَّذِي هُوَ الْحيرَة، كَمَا يُقَال: ضل عَن الطَّرِيق، فَكَأَنَّهُ

قَالَ: حَتَّى يحار الرجل وَيذْهل عَن أَن يدْرِي كم صلى فَتكون (أَنْ) فِي مَوضِع نصب لسُقُوط الْجَار".[239]

الدراسة: (إِنْ): حرف له سبعة أقسام.[240]

ومن أقسام (إِنْ) أن تكون نافيةً، وفي ذلك يقول الرماني موضحًا علامتها: "وأما التي لا تعمل[241] فالنافية، وذلك نحو قولك: إِنْ زيد إلا قائمٌ، قال الله تعالى: {إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ}[242]، وكل (إِنْ) بعدها (إلا) فهي نفي، وقد تأتي وليس (إلا) معها، وذلك نحو قوله تعالى: {وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ}[243]...".[244]

و(إِنْ) النافية تدخل على الجملة الاسمية، وعلى الجملة الفعلية.[245]

وأما (أَنْ) –المفتوحة الهمزة الساكنة– فقد حصرها الرماني في كونها عاملةً، وغير عاملة، وقسمها المرادي إلى قسمين بحسب كونها اسمًا وحرفًا، وقسَّم الحرفية إلى عشرة أقسام، ووافق المراديَّ في تقسيمها إلى اسم وحرفٍ ابن هشام، ولكن خالفه حصر الحرفية في أربعة أقسام.[246]

وأما عن كونها نافية، فهذا الوجه أجازه الفراء؛ إذ جعلها بمعنى (لا) في قوله تعالى: {أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ}[247]، فقال: " (أَنْ) تصلح في موضع (لا)...".[248]

وكذلك قال الزجاج عند تناوله لذات الآية؛ إذ يقول: "...أي: الهدى هو هذا الهدى، لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، قال بعض النحويين: معنى (أن) ههنا معنى (لا)...".[249]

وقد ردَّ أبو حيان هذا القول ناسبًا إياه الفراء، فقال: "...لم يقم على ذلك دليل من كلام العرب".[250]

ووصف السمين هذا القول بأنه ساقط؛ لعدم ثبوت ذلك من لسان العرب.[251]

وأقول: إن ابن السِّيد حمل رواية الحديث "إن يدري" على كون (إِنْ) نافيةً، وحمل رواية ابن عبد البر بفتح همزة (إن) على أنها الناصبة المصدرية، وتكون (أن) وما دخلت عليه في موضع جر بعد سقوط حرف الجر، والتقدير: عن أن يدريَ، وهذا وجه سائغ نحويًّا، وأما ما قاله ابن عبد البر من كون (أَنْ) نافية فمردود بما قاله ابن السِّيد:"ولا أعلم أحدًا من النحويين حكى ذلك"، والقول بكون (أن) نافية غير صحيح.[252]

كما يجدر بي أن أثبت أن كلام ابن السِّيد مختصر من كلام أبي الوليد الوقشي[253].

ثانيًا– الوجه في رواية "المال الخمسون" بالرفع والنصب:

اللفظ المشكل: في قوله –صلى الله عليه وسلم–: "فَسُمِّي ذلك المالُ الخمسون".[254]

والإشكال هنا يتأتى من رفع "المال" و"الخمسون"، والوجه الصحيح كما ذكر ابن السِّيد يتأتى من رفع المال ونصب(الخمسون)، أو نصب(المال)، ورفع (الخمسون) على التخيير في نيابة أحدهما عن الفاعل، وأما الرواية التي أثبتها من رفع (الخمسون) فقد وجهها على الحكاية، فقال: "وَقَوله: [فَسُمِّي ذَلِك المَال الْخَمْسُونَ] كَذَا وَقع[255]، والوجهُ رفعُ (المَال) وَنصب (الخمسين)، أَو رفع (الخمسين) وَنصب (المَال) كَمَا يُقَال: أعطي زيدٌ درهمًا، وَأعْطِي دِرْهَمٌ زيدًا. وَأما وَجه من رفع (المَال) وَرفع (الْخمسين) فَرَوَاهُ بِالْوَاو بأن يكون على طَرِيق الْحِكَايَة، كَأَن المَال يُسمى الْخَمْسُونَ"[256].

الدراسة: سأتحدث في الدراسة عن أمرين:

الأول- نيابة أحد المفعولين إذا كان الفعل المبني لما لم يسمّ فاعله متعديًّا إلى مفعولين:

إذا بُنِي الفعل لما لم يُسَّم فاعله من متعد لمفعولين: فإن كان الثاني غير الأول فالأولى نيابة المفعول الأول؛ لكونه فاعلاً في المعنى، نحو: كُسِيَ زيدٌ جبةً، ويجوز نيابة الثاني إن أُمِنَ التباسه بالمفعول الأول، نحو: أُلْبِسَ عمرًا جبةٌ ، فلو خيف الالتباس، كما في: أعْطِيَ زيدٌ بشرًا، وجب نيابة الأول.[257]

وهذا الأمر يوضح توجيه رواية ابن السِّيد برفع (المال) ونصب (الخمسين)، أو نصب (المال) ورفع (الخمسين).

الأمر الثاني- ما سُمِّيَ بجمع المذكر السالم:

إن سمي بهذا الجمع على سبيل النقل، أو على سبيل الارتجال ففيه أربعة أوجه:

أجودها: إجراؤه على ما كان له، كقوله تعالى: {كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ، وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ}[258].

والثاني- إجراؤه مجرى "غسلين" في لزوم الياء، وكون النون حرف إعراب.

والثالث- إجراؤه مجرى "عربون" في لزوم الواو، وكون النون حرف إعراب.

والرابع- استصحاب الواو على كل حال مع كون النون مفتوحة غير ساقطة في الإضافة.[259]

وفي الوجه الرابع يقول السيرافي: "وقد رأينا في كلام العرب وأشعارها بالرواية الصحيحة وجها آخر، وهو أنهم إذا سموا بجمع فيه واو ونون، فقد يلزمون الواو على كل حال، ويفتحون النون، ولا يحذفونها في الإضافة، وكأنهم حكوا لفظ الجمع المرفوع في حال التسمية وألزموه طريقة واحدة، قال الشاعر[260]:

وَلَهَا بِالمَاطِرُونَ إِذَا*أَكَل النَّمْلُ الذِي جَمَعا

ففتح نون الماطرون، وأثبت الواو، وهو في موضع جر".[261]

وهذا الأمر يوضح توجيه ابن السِّيد لرواية رفع (المال)، ورفع (الخمسون).

وأقول: إن ابن السِّيد وجه الروايتين بما يتفق والقواعد النحوية، ولكنه متأثر بأبي الوليد الوقشي، بل إن كلامه يكاد يكون مختصرًا من كلام أبي الوليد.[262]

ويتبقى لي هنا أن أشير إلى أن الرواية برفع (الخمسون) غير موجودة في نسخة "الموطأ" المطبوعة، ولا في بعض شروح "الموطأ".

وقد وُجِّه رفع (الخمسون) على البدلية من (المال)، وفي ذلك يقول اليفرني التلمساني:"قوله: [فسمي ذلك المال، الخمسين] يروى: "الخمسين" بالرفع والنصب؛ فمن رفع أجراه على البدل من (المال)، كما يؤكد الناس بـ(أجمعين)، وكقولهم: ضرب زيدٌ الظهرُ والبطنُ، ومطر الناسُ السهلُ والجبلُ؛ ومن نصب أوصل الفعل إليه؛ والرفع فيه أجود".[263]

ثالثًا– إثبات الياء في قوله –صلى الله عليه وسلم–: "قوموا فلأصلي لكم".[264]

اللفظ المشكل: في قوله–صلى الله عليه وسلم–: "فلأصلي"–بإثبات الياء–، واللام فيه للأمر، فالواجب حذف الياء كما في الرواية الصحيحة.

وفي ذلك يقول ابن السِّيد: "يرويهِ كثير من النَّاس بِالْيَاءِ، وَمِنْهُم من يفتح اللَّام ويسكن الْيَاء ويتوهمه قسمًا، وَذَلِكَ غلط؛ لِأَنَّهُ لَا وَجه للقسم هَاهُنَا، وَلَو كَانَ قسما لقَالَ "فلأصلين" بالنُّون وَإِنَّمَا الرِّوَايَة الصَّحِيحَة "فلأصل" على معنى الْأَمر، وَالْأَمر إِذا كَانَ للمتكلم وَالْغَائِب كَانَ بِاللَّامِ أبدًا، وَإِذا كَانَ للمخاطب كَانَ باللام وبغيراللَّام"[265].

الدراسة: فعل الأمر لا يخلو أن يكون لمخاطب، أو غائب، أو متكلم، فإن كان لغائب كان باللام، ولا يجوز أن يكون بغير اللام؛ لأنه إذا كان بغير اللام لالتبس بأمر المخاطب، وإن كان الأمر للمخاطب فلا يخلو أن يكون مبنيًا للمفعول، أو للفاعل، فإن كان مبنيًا للمفعول فلا بد من اللام، ولا يجوز حذفها؛ لتوالي الحذف، فقد حُذِف الفاعل، وأقيم المفعول مقامه، فكره توالي الحذف، وإن كان مبنيًا للفاعل، فالأكثر أن يكون بصيغة(افعل).[266]

وأما المتكلم فإن كان الفعل مبنيًا للفاعل فدخولها قليل.[267]

قال ابن هشام: "وجزمها فعلي المتكلم مبنيين للفاعل قليل...".[268]

والقياس عند النحاة أن الفعل المجزوم يحذف منه حرف العلة إذا كان معتل الآخر، نحو: لم يبكِ زيدٌ، وقد ورد عن بعض العرب إثبات حرف العلة في الفعل المعتل المجزوم.[269]

وقد تأول الشاطبي كل ما ورد من شواهد إثبات حرف العلة في الفعل المعتل المجزوم، ثم قال: "فإذا ثبت هذا في تلك الشواهد لم يكن فيها دليل على ثبوت الجزم بتقدير حذف الحركة سماعًا، فأحرى ألا يثبت بها كون ذلك حكمًا".[270]

وأقول: إن ابن السِّيد هنا حمل اللام في الحديث على أنها لام الأمر، فالقياس حذف الياء من الفعل المضارع المعتل الآخر، معللاً ذلك بأنه الرواية الصحيحة، وفاته أنه توجد لغة تعامل المعتل معاملة الصحيح، فجزمُه بحذف الضمة المقدرة في حالة الرفع، ويبقي حرف العلة بحاله؛ لأنه حرف إعراب، أو أن يكون حذف حروف العلة، ثم أشبع الحركات، فصارت حرفًا.

والأولى إثبات تلك اللغة، وإن كانت قليلة؛ لورود تلك اللغة في القراءات القرآنية، والحديث النبوي، ولا يجوز إنكارها، والذي يدل على كونها لغة ما قاله أبو حيان في قراءة قنبل عن ابن كثير[271]: "...الأحسن من هذه الأقوال أن تخرج قراءة ابن كثير: {من يتقي وَيَصْبِر}[272] على لغة وإن كانت قليلة".[273]

رابعًا– إلحاق الفعل علامة الجمع مع الفاعل الظاهر:

قوله –صلى الله عليه وسلم–: "يتعاقبون فيكم ملائكة ".[274]

اللفظ المشكل: قوله: "يتعاقبون" حيث اقترن الفعل المسند للاسم الظاهر بعلامة الجمع الواو، واللغة الفصيحة الإفراد، وفي ذلك يقول ابن السِّيد: "كَذَا يروِيهِ المحدثون، وَهِي لُغَة لبَعض الْعَرَب يلحقون الْفِعْل عَلامَة التَّثْنِيَة والْجمع، واللغة الفصيحة الْإِفْرَاد، وَقد تَأَول بعض الْعلمَاء قَوْله تَعَالَى: {وأسروا النَّجْوَى}[275] على هَذِه اللُّغَة".[276]

الدراسة: إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر مثنى أو جمع جُرِّد من علامتي التثنية والجمع، فيقال: قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت الهندات ، وهذا هو المشهور من لغة العرب، وبهذا جاءت لغة القرآن: {قَالَ رَجُلَان}[277] و{قَالَ الْحَوَارِيُّونَ}[278] و{وَقَالَ نِسْوَةٌ}[279].

ومن العرب من يلحق بالفعل الألف، أو الواو، أو النون عند إسناده للمثنى أو الجمع، فيقال على مذهبهم: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمن الهندات، فتكون الألف، والواو، والنون حروفًا تدل على التثنية والجمع، كما دلت التاء في (قامت هند) على التأنيث، قال سيبويه: "واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي

يظهرونها في: قالت فلانة، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة، كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة".[280]

وقد علل ابن مالك لهذه اللغة بأن الفاعل قد يكون غير قابل لعلامتي التثنية والجمع، نحو (مَنْ)، فإذا كان الفعل مجردًا، وقُصِدَت تثنية الفاعل أو جمعه لم يعلم هذا القصد، فعمد أصحاب هذه اللغة إلى إلحاق علامتي التثنية والجمع مع إبقاء الفعل مجردًا حال إسناده إلى المفرد، فارتفع اللبس، ثم لزموا ذلك فيما ليس فيه لبس، طردًا للباب على نسق واحدٍ.[281]

وإلحاق الفعل علامتي التثنية والجمع مع الاسم الظاهر لغة لقوم من العرب، وهي لغة صحيحة منقولة عن النبي –صلى الله عليه وسلم–، وقد خرجت عليها شواهد عدة نثرًا، ونظمًا، ثم هي منقولة عن طيء، وأزدة شنوءة، وبلحارث بن كعب.[282]

خامسًا– وجه نصب عائذًا في قوله –صلى الله عليه وسلم–: "عائذًا بالله"[283].

والأمر المشكل هنا توجيه نصب (عائذًا) في قوله –صلى الله عليه وسلم–: "فقال رسول الله– صلى الله عليه وسلم– عائذًا بالله من ذلك"، وقد وجه ابن السِّيد نصب (عائذا) بثلاثة أوجه، فقال: "عائذا بِاللَّه" فِي نَصبه ثَلَاثَة أوجه:

أَحدهَا– أَن يكون مَنْصُوبًا على الْحَال الْمُؤَكّدَة النائبة مناب الْمصدر السَّادة مسده، وَالْعَامِل فِيهِ مَحْذُوف، كَأَنَّهُ قَالَ: أعوذ بِاللَّه عائذا، وَلم يذكر الْفِعْل؛ لِأَن الْحَال نائبة عَنهُ.

وَالثَّانِي– أَن يكون مصدرا جَاءَ على مِثَال فَاعل لقَولهم: عوفي عَافِيَة، وفلج فالجا. وَالْأول مَذْهَب سِيبَوَيْهِ، وَالثَّانِي مَذْهَب الْمبرد.

وَالْقَوْل الثَّالِث– أَنه لوُقُوعه موقع الْفِعْل الْمُضَارع وَهُوَ مَذْهَب الْكُوفِيّين".[284]

الدراسة: في توجيه نصب "عائذًا" ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول– أن يكون منصوبًا على الحال المؤكدة النائبة مناب المصدر السادة مسده، والعامل فيه محذوف، وهذا المذهب لسيبويه؛ إذ يقول: "هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي أُخذت من الأفعالِ انتصابَ الفعل، استفهمتَ أو لم تَستفهم، وذلك قولك: أَقائماً وقد قَعَدَ الناسُ، وأَقاعِداً وقد سار الرَّكْبُ. وكذلك إن أردتَ هذا المعنى ولم تَستفهم، تقول: قاعِداً عَلِمَ اللهُ وقد سار الركبُ، وقائماً قد عَلِمَ اللهُ وقد قَعَدَ الناسُ. وذلك أنّه رأى رجلاً في حال قيامٍ أو حال قُعودٍ، فأراد أن ينبِّهه، فكأَنّه لَفَظَ بقوله: أتقومُ قائما وأَتَقُعد قاعدا، ولكنَّه حذف استغناءً بما يرى من الحال، وصارالاسمُ بدلاً من اللفظ بالفعل، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع.

ومثل ذلك: عائذاً بالله من شرّها، كأَنَّه رأى شيئاً يُتَّقَى فصار عند نفسه فى حال استعاذةٍ، حتَّى صار بمنزلة الذى رآه فى حال قيامٍ وقُعودٍ، لأنه يَرَى نفسَه فى تلك الحال، فقال: عائذاً "بالله"، كأَنّه قال: أعوذ بالله عائذاً بالله، ولكنَّه حذف الفعل؛ لأنَّه بدلٌ من قوله: أَعوذُ بالله، فصار هذا يَجرى ها هنا مجرى عِياذاً بالله. ومنهم من يقول: عائذٌ بالله من شرّ فلان".[285]

المذهب الثاني- ذهب المبرد إلى أنه منصوب على المصدرية، وقد جاء المصدر على وزن فاعل[286]، وفي ذلك يقول: "...وإن شئت وضعت اسم الفاعل موضع المصدر، فقلت: أقائمًا وقد قعد الناس...".[287]

وقد ردَّ مذهبه السيرافي، فقال: "وإذا جاء ذلك صرف إلى أنّه مصدر لاسم الفاعل كقولهم: قائما تريد قياما، هكذا قال أبو العبّاس المبرّد، ويلزمه على قوله إذا كان والقول عندي ما قاله سيبويه؛ لأنّه قد تكون الحال توكيدًا كما يكون المصدر توكيدًا،وإن كان الفعل قد دلّ عليه قول الله -عز وجل-: {وَأَرْسَلْناكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا}[288]. ولا يجوز إضمار الفعل الدالّ على الحال إلّا أن تكون الحال المشاهدة تدل عليه، ولا يجوز أن يقول إنسانٌ -مبتدئا من غير حال تدل-: "قائمًا يا زيد" كما تقول: يجوز "قيامًا يا زيد"؛ لأنّ المصدر مأخوذ من لفظ الفعل فهو دال على فعل معيّن دون غيره".[289]

وردَّه كذلك أبو حيان وناظر الجيش.[290]

المذهب الثالث- ذهب الكوفيون إلى أن وقوع اسم الفاعل موقع الفعل المضارع يوجب له النصب، كما أن وقوع الفعل المضارع موقع اسم الفاعل يوجب له الرفع.[291]

وأقول: في توجيه نصب "عائذًا" وجهان: يجوز أَن يكون مصدرا على فَاعل كَمَا قَالُوا: الْعَافِي والعافية، فَكَأَنَّهُ قَالَ: أعوذ بِاللَّه عائذا. وَيجوز أَن يكون اسْم فَاعل حَالا، أَي: يَقُول ذَلِك عائذا بِاللَّه.[292]

سادسًا- (أن) المفسرة في: "فَأَشَارَتْ برأسها أَن نعم".[293]

والأمر المشكل هنا: (أن) فقد بيَّن نوعها ابن السِّيد، فقال: "وَقَوله: [فَأَشَارَتْ برأسها أَن نعم] أَن هَذِه تسمى الْعبارَة تفسر مَا قبلهَا، وتعبر عَن الْمَعْنى الَّذِي قصد بِهِ، كَقَوْلِه تَعَالَى: {أَن امشوا}[294] وَلَا تقع هَذِه إِلَّا بعد كَلَام، مَعْنَاهُ كمعنى القَوْل؛ لِأَن إشارتها برأسها بِمَنْزِلَة قَوْلهَا: "نعم".[295]

الدراسة: أن المفسرة حرف مهمل لا عمل له، ولا موضع له من الإعراب؛ لأنها يعبر بها عن المعنى.

أن المفسرة هي التي تكون بمعنى (أي) التي للعبارة والتفسير لما قبلها، كقولك: دعوتُ الناسَ أن ارجعوا، والمعنى: أي ارجعوا. وأن المفسرة تكون مسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه، نحو قوله تعالى: {فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ}[296]، وقوله تعالى: {وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا}[297].

ولا تقع المفسرة بعد صريح القول خلافًا لابن عصفور الذي يرى أن المفسرة قد تقع بعد صريح القول.[298]

وأنكر الكوفيون كون (أن) تفسيرية.[299]

ويشترط في (أن) المفسرة أربعة شروط هي:

1- أن تسبقها جملة، فإن كان السابق عليها مفردًا لم تكن مفسرة، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: {وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِين}[300] فـ(أن) هنا مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، وجملة الحمد لله: خبرها، وجملة أن واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ: آخر دعواهم.

2- أن تكون الجملة المتقدمة على (أن) من معنى القول، وليست من لفظ القول، فإن كانت هذه الجملة السابقة من لفظ القول، نحو: قلت له أن افعل، قال جماعة من العلماء: هذا خطأ في العربية، وقال آخرون: يجوز مثل هذا التركيب، وتكون (أن) فيه زائدة، وجملة (افعل) في محل نصب مقول القول.

3- أن تتأخر عنها جملة، فإن تأخر عنها مفرد، نحو: اشتريت عسجدًا أن ذهبًا، فهذا التعبير خطأ بالإجماع، ويكون تصحيحه بأحد أمرين: الأول: حذف حرف التفسير، ويكون الاسم الثاني بدلًا أو عطف بيان، والثاني: الإتيان بـ(أي) بدلاً من (أن)، فتقول: اشتريت عسجدًا، أي: ذهبًا.

4- ألا يدخل على أن المفسرة حرف جر، فإن دخل عليها حرف جر فهي أن المصدرية، وتكون هي وما دخلت عليه في تأويل مصدر في محل جر، نحو: كتبت إليه بأن قم.

المطلب الرابع: توظيف الدرس النحوي في حل المشكل من لفظ الحديث النبوي في كتاب "القرآن".

اشتمل كتاب (القرآن) على لفظين مشكلين، هما:

1- نصب المضارع بـ(أن) مضمرة في جواب النفي.

2- إضافة الشيء إلى نفسه.

أولاً- نصب المضارع بـ(أن) في جواب النفي:

اللفظ المشكل في قوله -صلى الله عليه وسلم-: "مالم يعجل فيقولَ".[301]

والإشكال هنا يتأتى من نصب الفعل المضارع (يقول)، وقد أجريت (لم) مجرى (ما) النافية، وفي ذلك يقول ابن السِّيد: "وَقَوله عَلَيْهِ السَّلَام: [مَا لم يعجل فَيَقُول] مَنْصُوب على جَوَاب النَّفْي، أجريت "لم" حِين كَانَ مَعْنَاهَا النَّفْي مجْرى مَا فِي قَوْلهم: "مَا أَنْت بصاحبي فأنصرك".[302]

الدراسة: تضمر(أن) إضمارًا لازمًا بعد الفاء حال كون الفاء مسبوقة بنفي أو طلب محضين.

والمراد بالنفي المحض: سلبُ الحكم عن شيء بأداة معينة، وهذه الأداة النافية قد تكون حرفًا، مثل: لا، ما، لم، لن، وقد تكون فعلاً، مثل: ليس، زال، وقد تكون اسمًا، مثل: غير، وأمثلة ذلك: لا يُهْمِلُ الصانعُ فَيُقْبِلَ على صناعته الناسُ، وليس الأحمق مأمونًا فَتُصَاحِبَهُ، الأديب الظريف غيرُ حاضرٍ فَيُؤْنِسُنَا، فالأفعال: يقبل، تصاحبَ، يؤنس، منصوب بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية والجواب؛ لوقوعها جوابًا لنفي محض، وفي الأمثلة الثلاثة السابقة وقع النفي بالحرف (لا) وبالفعل (ليس) وبالاسم (غير).

ويلحق بالنفي التشبيه المراد به النفي بقرينة دالة عليه، كقول الجندي لزميله المتكبر: كأنك القائدُ فَنُطِيعَك، وكذا التقليل المراد به النفي-أحيانًا- ومن ألفاظه: قلَّما وقد، نحو: قلما يشيعُ الظلمُ والخلافُ في أمة فَتَنْهَضَ.

وفي ذلك يقول الشيخ خالد الأزهري: "فالنفي يشمل ما كان بحرف، أو فعلٍ، أو اسمٍ، وما كان تقليلاً يراد به النفي، فالأول نحو قوله تعالى: {لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا}[303]، والثاني نحو: ليس زيدٌ حاضرًا فيكلمَك، والثالث نحو: أنت غيرُ آتٍ فتحدثَنَا، والرابع نحو: قلما تأتينا فتحدثَنا".[304]

والمراد بالمحض: الخالص من معنى الإثبات، ولا يوجد في الكلام ما ينقض معناه، مثل: (إلا)

الاستثنائية، التي تنقض النفي، ومثل نفي آخر بعده يزيل أثرَهُ، ويجعل الكلام مثبتًا؛ لأن نفي النفي إثبات، ومثال النفي المحض: لا يسقط المطر في الصحراء فَيُنْبِتَ الكلأُ.(305)

ثانيًا– إضافة الشيء إلى نفسه: في قوله–صلى الله عليه وسلم–: "إلى السماء الدنيا".(306)

والأمر المشكل يتمثل: في رواية قوله –صلى الله عليه وسلم–: "إلى السماء الدنيا" برواية"إلى سماء الدنيا"، وقد أشار ابن السِّيد إلى أن الرواية الأولى هي الصحيحة، فقال: "وَقَوله –صلى الله عليه وسلم–: [إِلَى السَّمَاء الدُّنْيَا] كَذَا الرِّوَايَة، وهُوَ الْوَجْه وَالْقِيَاس، وَرَوَاهُ بَعضهم [إِلَى سَمَاء الدُّنْيَا] فَيكون هَذَا من بَاب صَلَاة الأولى، وَمَسْجِد الْجَامِع".(307)

الدراسة: ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى "كالمرادف مع مرادفه، والموصوف مع صفته؛ لأن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه، فلا بد أن يكون غيره في المعنى؛ فلا يقال: "قمحُ برٍّ"، ولا "رجلُ فاضلٍ" ولا "فاضلُ رجلٍ"، إذا جاء من كلام العرب ما يوهم جواز ذلك وجب تأويله؛ فمما أوهم إضافة الشيء إلى مرادفه قولهم: "جاءني سعيدُ كرزٍ"، وتأويله أن يراد بالأول المسمى وبالثاني الاسم، أي: جاءني مسمى هذا الاسم؛ ومما أوهم إضافة الموصوف إلى صفته قولهم: "حبةُ الحمقاءِ"، و"صلاةُ الأولى"، و"مسجدُ الجامعِ"، وتأويله أن يقدر موصوف، أي: حبة البقلةِ الحمقاء، وصلاة الساعةِ الأولى، ومسجد المكانِ الجامع، ومما أوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم: "جردُ قطيفةٍ"، و"سحقُ عمامةٍ"، وتأويله أن يقدر موصوف أيضًا، وإضافة الصفة إلى جنسها: أي شيء جرد من جنس القطيفة، وشيء سحق من جنس العمامة.(308)

وعن إضافة الاسم إلى الصفة يقول أبو علي الفارسي: "إضافة الاسم إلى الصفة، وذلك نحو: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، فهذا كلام مخرج عن حده. والأصل فيه: الصلاة الأولى والمسجد الجامع. فمن أضاف فينبغي أن يكون أراد صلاة الساعة الأولى من زوال الشمس، ومسجد الوقت الجامع، أو اليوم الجامع".(309)

المطلب الخامس: توظيف الدرس النحوي في حل المشكل من لفظ الحديث النبوي في كتاب "الحج".

حذف لام الأمر:

اللفظ المشكل: في قوله –صلى الله عليه وسلم–: "فليلبس خُفَين".(310).

فقد وقع في إحدى نسخ "الموطأ": فيلبس-بلام واحدة-، وحذف لام الأمر، وحذف لام الأمر لا يقع إلا في ضرورة، وفي ذلك يقول ابن السِّيد: "وَقع فِي بعض نسخ "الْمُوَطَّأ": [فليلبس] بلامين، وَهُوَ الصَّوَاب، وَفِي بَعْضهَا [فيلبس] بلام وَاحِد، وَذَلِكَ خطأ؛ لِأَن لَام الْأَمر لَا يجوز إِسْقَاطهَا إِلَّا فِي ضَرُورَة الشّعْر".(311)

الدراسة: الجازم في الأفعال نظير الجار في الأسماء وأضعف منه؛ لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء، وإذا كان حذف حرف الجر، وإبقاء عمله ضعيفًا، فأن يضعف الجازم وإبقاء عمله أولى وأحرى.(312)

وفي ذلك يقول المبرد: "... لأنَّ عوامل الأفعالِ لا تضمرُ، وأضعفها الجازمة؛ لأن الجزم في الأفعال نظيرُ الخفض في الأسماء".(313)

وهذه اللام لا تحذف إلا في ضرورة الشعر، وفي ذلك يقول سيبويه: "واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر، وتعمل مضمرة، كأنهم شبهوها بـ(أن) إذا أعملوها مضمرةً، وقال الشاعر(314):

مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ ... إذا ما خفت من شيء تَبالاَ

وإنما أراد: لتفد".(315)

المطلب السادس: توظيف الدرس النحوي في حل المشكل من لفظ الحديث النبوي في كتاب "الجهاد".

حذف نون الرفع من الأفعال الخمسة من دون ناصب ولا جازم:

قوله -صلى الله عليه وسلم-: "ثم لا تجدوني بخيلاً ولا جبانًا ولا كذابًا".(316)

اللفظ المشكل: قوله: "لا تجدوني" بحذف نون الرفع، وقد أوضح ذلك ابن السِّيد فقال:"من روى [ثمَّ لَا تجدونني بَخِيلًا ولَا جَبَانًا] فَهُوَ الْقيَاس؛ لِأَن هَذَا مَوضِع رفع النُّون لَا تسْقط من الْأَفْعَال المضارعة إِلَّا لنصب أَو جزم. وَمن روى [تجدوني] فَإِنَّمَا حذف النُّون تَخْفِيفًا لِاجْتِمَاع النونين على قِرَاءَة من قَرَأ(317): {أتحاجوني فِي الله}(318).

الدراسة: الأفعال الخمسة هي: كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين، نحو: تفعلان، ويفعلان، أو واو جمع، نحو: تفعلون، ويفعلون، أو ياء مخاطبة، نحو: تفعلين، وترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها، هذا هو المشهور من كلام العرب في إعرابها، ومن غير المشهور حذفها مع عدم

الناصب والجازم، وحذف النون مع عدم الناصب والجازم مختلف فيه بين النحاة، ولهم في هذا الأمر مذهبان:

المذهب الأول- جواز حذف النون مع عدم الناصب والجازم، وإليه ذهب ابن مالك، والرضي، ومحمد بن أبي الفتح[319]، وغيرهم.[320]

المذهب الثاني- اختصاص هذا الحذف بالضرورة، وإليه ذهب الفارسي، وابن جني، وابن عصفور، والآلوسي.[321]

واستدل القائلون بجواز حذف النون من الأفعال الخمسة مع عدم الناصب والجازم بورود ذلك في النثر، والنظم، فمن قوله -صلى الله عليه وسلم-: "والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا".[322]

ومن النظم: قول أبي طالب[323]:

فإن يك قومٌ أَسرَّهم ما صنعتُم سَيحْتَلِبوها لاقِحًا غيرَ باهل

أي: سيحتلبونها.

وقول الراجز[324]:

أبيت أَسْرِي وتَبِيتي تُدَلكيوجهَك بالعنبرِ والمسك الذكي

أي : تبيتين، وتدلكين.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله ترفع الدرجات، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، ورحمة الله المهداة للعالمين، وعلى آله وصحبه ، ومن سار على هديه إلى يوم الدين.

وبعد،

فقد وفقني الله -تبارك وتعالى- لإتمام هذا البحث الذى أفرز نتائج كثيرة، أذكر منها ما يأتي:

أولًا- أكد البحث حقيقة ما أثبته محقق كتاب التعليق على "الموطأ" -د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين- من أن كتاب مشكلات موطأ مالك بن أنس لابن السِّيد يعد مختصرًا لكتاب التعليق على الموطأ لأبي الوليد الوقشي (ت489هـ)، لا يزيد عليه شيئًا، وحذف

المختصر كثيرًا من عبارات الكتاب ومسائله، وشواهد وأقوال العلماء واختلافهم، وأبقى على نُبَذٍ منه، وقد بينت هذا في أكثر من موضع.

ثانيًا- خالف ابن السِّيد ترتيب الإمام مالك في كتابه "الموطأ"، فقد قدم كتاب الجهاد على كتاب الحج، كما خالفه في إيراد بعض الأحاديث في غير موضعها في كتابها الذي أدرجها الإمام مالك فيها، فقد أورد أحاديث في كتاب الاستسقاء والإمام مالك قد أوردها في كتاب القرآن.

ثالثًا- أظهر البحث أن ابن السِّيد كان في توجيه اللفظ المشكل من الحديث النبوي يعول على الفصيح من الاستعمال.

رابعًا- أظهر البحث أن ابن السِّيد كان يعرض الخلاف النحوي من غير ترجيح، وكان في عرضه يميل إلى الاختصار.

خامسًا- النص على أن رواية الحديث مخالفة للقياس والأفصح، وذكر الوجه الصحيح، مع النص على أن بعض العلماء أجاز الوجه الذي جاءت عليه الرواية.

سادسًا- أظهر البحث أن ابن السِّيد كان يعلل للوجه الذي وردت به الرواية المخالفة للقياس والأفصح، مع الاحتجاج لهذا الوجه المخالف.

سابعًا- أظهر البحث أن ابن السِّيد كان ينص على القاعدة النحوية في بعض المواضع.

ثامنًا- أظهر البحث اهتمام ابن السِّيد بالنص على الصواب في الاستعمال اللغوي، كما أظهر اهتمامه بالإشارة إلى لغات العرب في بعض الألفاظ.

والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم، إنه نعم المولى، ونعم النصير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ثبت المصادر والمراجع

* القرآن الكريم -جلَّ من أنزله-.

1. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، للزبيدي، تح: د. طارق الجنابي، ط1/عالم الكتب، 1407هـ - 1987م.
2. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تح: د. رجب عثمان محمد، ط1/ الخانجي – القاهرة، 1418هـ - 1998م.
3. الأزهية في علم الحروف، للهروي، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، 1413هـ-1993م.
4. الاستذكار، لابن عبد البر القرطبي، تح: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، ط1/دار الكتب العلمية - بيروت، 1421هـ - 2000م.
5. الأصول في النحو، لابن السراج، تح: د. عبد الحسين الفتلي، ط3/ مؤسسة الرسالة – بيروت، 1408هـ - 1988م.
6. إعراب القراءات الشواذ، للعكبري، تح: محمد السيد أحمد عزوز، ط1/ عالم الكتب، 1416هـ -1997م.

7. إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تح: د. زهير غازي زاهد، ط2/ عالم الكتب، 1405هـ - 1985م.
8. إعراب ما يشكل من لفظ الحديث النبوي، للعكبري، تح: د. عبدالحميد هنداوي، القاهرة، ط1/ 1420هـ - 1999م.
9. الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب، للتلمساني، تح: د. عبدالرحمن سليمان العثيمين، مكة المكرمة، جامعة أم القرى.
10. الأمالي، لابن الشجري، تح: د. محمود محمد الطناحي، ط1/ مكتبة الخانجي – القاهرة، 1413هـ - 1992م.
11. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تح: د. جودة مبروك محمد مبروك، ط/ مكتبة الخانجي – القاهرة.
12. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - صيدا بيروت، د. ت.
13. الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تح: د. كاظم البحر مرجان، ط2/ عالم الكتب، 1416هـ-1996م.
14. الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تح: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني - بغداد.
15. الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تح: د. مازن المبارك، ط3/ دار النفائس - بيروت، 1399هـ - 1979م.
16. البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ط1/ دار الكتب العلمية – بيروت، 1418هـ - 1998 م.
17. بغية الملتمس في تاريخ أخبار أهل الأندلس، للضبي، دار الكتاب العربي – القاهرة، 1967م.
18. البديع في علم العربية، لابن الأثير، تح: د. فتحي أحمد عليّ الدين، مركز إحياء التراث - مكة المكرمة، 1420هـ.
19. بغية الوعاة، لجلال الدين السيوطي، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط1/ عيسى البابي الحلبي، 1384هـ - 1965م.
20. التبصرة والتذكرة، للصيمري، تح: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط1/ مركز البحث العلمي وإحياء التراث - جامعة أم القرى، 1402هـ - 1982م.
21. التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب)، للخوارزمي، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1/ مكتبة العبيكان – الرياض، 1421هـ - 2000م.
22. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم -دمشق.
23. التصريح على التوضيح، تح: محمد باسل عيون السود، ط1/ دار الكتب العلمية - بيروت لبنان،1421هـ - 2000م.
24. التعليقة على المقرب، لبهاء الدين بن النحاس الحلبي، تح: د. جميل عبدالله عويضة، وزارة الثقافة - عمان الأردن، 1424هـ-2004م.
25. التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه، للوقشي الأندلسي، تح: د. عبدالرحمن سليمان العثيمين، مكة المكرمة - جامعة أم القرى.
26. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تح: د. على محمد فاخر وآخرين، ط1/ دار السلام – القاهرة، 1428هـ - 2007م.
27. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، تح: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – المغرب، 1378هـ.
28. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تح: د. عبد الرحمن علي سليمان، ط1/ دار الفكر العربي – القاهرة، 1422هـ - 2001م .
29. الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تح: د. فخر الدين قباوة، أ. محمد نديم فاضل، ط1/ دار الكتب العلمية – بيروت لبنان، 1413هـ - 1992م.
30. الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تح: د. عبدالعال سالم مكرم، ط3/ دار الشروق، 1399هـ - 1979م.
31. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تح: محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة.
32. الخصائص، لابن جني، تح: محمد علي النجار، ط3/ الهيئة المصرية العامة للكتاب 1408هـ - 1988م.
33. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تح: يوسف أحمد المطوع، جامعة الكويت.
34. ديوان أوس بن حجر، تح: د. محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر – بيروت، 1400هـ - 1980م.
35. ديوان حسان بن ثابت، تح: د. وليد عرفة، دار صادر - بيروت، 2006م.

36. ديوان النابغة الجعدي، تح: د. واضح الصمد، ط1/ دار صادر – بيروت، 1998م.
37. رصف المباني في حروف المعاني، للمالقي، تح: محمد أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق.
38. زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، تح: د. عبدالرازق المهدي، دار الكتاب العربي – بيروت، 1422هـ.
39. السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تح: د. شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، د.ت.
40. سنن الترمذي الجامع الكبير، تح: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، 1998م.
41. سير أعلام النبلاء، للذهبي، دار الحديث – القاهرة، 1427هـ – 2006م.
42. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، للحنبلي، تح: محمود الأرناؤوط، ط1/ دار ابن كثير – دمشق، 1406هـ – 1986م.
43. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط20/ 1400هـ – 1980م.
44. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، ط1/ دار الكتب العلمية – بيروت، 1420هـ – 2000م.
45. شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي، تح: عبدالعزيز رباح، وآخر، دار المأمون للتراث.
46. شرح التسهيل، لابن مالك، تح: د. عبدالرحمن السيد وآخر، دار هجر للطباعة والنشر.
47. شرح الجمل، لابن خروف، تح: د. سلوى محمد عمر، مركز إحياء التراث – مكة المكرمة، 1419هـ.
48. شرح الجمل، لابن عصفور، تح: د. صاحب أبو جناح.
49. شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، لأبي يوسف الزرقاني، تح: عبدالرءوف سعد، ط1/ مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، 1424هـ – 2003م.
50. شرح الكافية، للرضي، تح: يوسف حسن عمر، منشورات قاريونس – بنغازي ليبيا.
51. شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تح: علي محمد معوض وآخر، ط1/ دار الكتب العلمية – بيروت لبنان، 1420هـ – 2000م.
52. شرح الكتاب، للسيرافي، تح: أحمد حسن المهدلي وآخر، ط1/ دار الكتب العلمية – بيروت لبنان، 2008م.
53. شرح المفصل، لابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، د. ت.
54. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي، تح: د. الشريف عبدالله علي الحسيني البركاتي، ط1/ الفيصلية – مكة المكرمة، 1406هـ – 1986م.
55. شواذ القراءات للكرماني، تح: شمران العجلي، مؤسسة البلاغ – بيروت لبنان.
56. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة دار العروبة – القاهرة، د. ت.
57. صحيح البخاري، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1/ دار طوق النجاة، 1422هـ.
58. صحيح مسلم، تح: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
59. غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم الهروي، تح: حسين محمد محمد شرف، ط1/ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية – القاهرة، 1404هـ – 1984م.
60. الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية، للعاتكي، تح: د. هزاع سعد المرشد، ط1/ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت، 1424هـ – 2003م.
61. الكتاب، لسيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3/ الخانجي – القاهرة، 1408هـ – 1988م .
62. اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تح: د. غازي مختار طليمات، ط1/ دار الفكر المعاصر – بيروت لبنان، 1416هـ – 1995م.
63. لسان العرب، لابن منظور، دار المعارف.
64. اللامات، للهروي، تح: يحيى علوان البلداوي، ط1/ مكتبة الفلاح، 1400هـ – 1980م.
65. مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف – مصر.
66. مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تح: د. حاتم صالح الضامن، ط1/ دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، 1424هـ – 2003م.
67. المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تح: د. محمد الشاطر أحمد محمد، ط1/ المدني – مصر، 1405هـ – 1985م.

68. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي، تح: صلاح الدين عبدالله السنكاوي، مطبعة العاني – بغداد، د. ط، د. ت.

69. المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تح: د. محمد كامل بركات، دار الفكر – دمشق، 1400هـ - 1980م.

70. المسالك في شرح موطأ مالك، لأبي بكر بن العربي، تح: محمد بن الحسين السليماني، ط1/ دار الغرب الإسلامي – بيروت، 1428هـ - 2007م.

71. المصنف، لأبي بكر اليماني الصغاني، تح: حبيب الرحمن الأعظمي، ط2/ المجلس الأعلى – الهند، المكتب الإسلامي - بيروت، 1403هـ.

72. معاني الحروف، للرماني، تح: د. عبدالفتاح إسماعيل الشلبي، ط2/ دار الشروق – الثانية، 1401هـ - 1980م.

73. معاني القرآن، للفراء، ط3/ عالم الكتب – بيروت، 1403هـ - 1983م.

74. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تح: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط1/ عالم الكتب – بيروت، 1408هـ - 1988م.

75. معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر – بيروت، 1404هـ - 1984م

76. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لمحمد البكري الأندلسي، ط3/ عالم الكتب – بيروت، 1403هـ.

77. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تح: د. عبد اللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون – الكويت، د. ت.

78. المفصل في علم العربية، للزمخشري، ط2/ دار الجيل - بيروت.

79. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1/ مركز إحياء التراث - جامعة أم القرى، 1428هـ - 2007م.

80. المقتضب، لأبي العباس المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة، 1415هـ - 1994م.

81. المقرب، لابن عصفور، تح: أحمد عبدالستار الجواري وآخر، ط1392/1هـ - 1972م.

82. المنتقى شرح الموطأ، للباجي الأندلسي، ط1/ دار السعادة – مصر، 1332هـ.

83. النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تصحيح الشيخ/ علي محمد الضباع، مطبعة مصطفى محمد – مصر، د. ت.

84. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان، تح: د. عبدالحسين الفتلي، ط1/ مؤسسة الرسالة، 1405هـ - 1985م.

85. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تح: د. إحسان عباس، دار الثقافة – بيروت، د. ط، د. ت.

(***References***)

(1)- المفصل (3).

(2)- الإيضاح في علل النحو (95).

(3)- من الآية (44) من سورة النحل.

(4)- من الآية (7) من سورة الحشر.

(5)- مجالس ثعلب (179).

(6)- معاني القرآن وإعرابه (108/3).

(7)- بغية الملتمس (337).

(8)- مقدمة تحقيق الأمالي الشجرية (10).

(9)- ينظر: مقدمة تحقيق التعليق على الموطأ (73).

(10)- لم أكتب ترجمة مفصلة عن ابن السيد؛ لوجود عدة أعمال تناولت التعريف بابن السيد وحياته وآثاره، منها: ابن السِّيد البطليوسي اللغوي الأديب - حياتُه منهجه في النحو واللغة شعره- أ.د/صاحب أبو جناح (7 وما بعدها)، ط1/ مركز البحوث والدراسات الإسلامية العراق، 1428هـ - 2007م، ومقدمة تحقيق مشكلات موطأ مالك بن أنس (21)، ومقدمة تحقيق الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل (15)، ومقدمة الحلل في شرح أبيات الجمل (3)، ومقدمة تحقيق المثلث (25).

(11)- السِّيد - بكسر السين وسكون الياء -: اسم من أسماء الذئب، والأنثى: سيدة.

(12)- بطليوس -بفتح الباء والطاء وسكون اللام وضم الياء-: مدينة كبيرة بالأندلس من أعمال ماردة على نهر آنة غربي قرطبة، ولها عمل واسع يذكر في مواضعه، ينسب إليها خلق كثير. معجم البلدان (447/1).

(13)- بغية الوعاة (55/2)، وبغية الملتمس (337/1).

(14)- ابن السيد البطليوسي اللغوي الأديب ، د/صاحب أبو جناح (19).

(15)- بغية الملتمس (337/1).

(16)- وفيات الأعيان (96/3).

(17)- مقدمة تحقيق مشكلات موطأ مالك بن أنس (22).

(18)- تنظر: مؤلفاته في مقدمة تحقيق مشكلات موطأ مالك بن أنس (22-25).

(19)- بلنسية -بفتح الفاء واللام وسكون النون وكسر السين وياء خفيفة-: مدينة مشهورة بالأندلس، وهي برية بحرية ذات أشجار وأنهار. معجم البلدان (490/1).

(20)- بغية الوعاة (55/2)، ووفيات الأعيان (96/3).

(21)- لا أظن أننا بحاجة إلى التعريف بكتاب الموطأ للإمام مالك، ولا بصاحبه الإمام مالك إمام دار الهجرة، فالكتاب أهم وأشهر الكتب المؤلفة في علم الحديث، وسأكتفي هنا بذكر ترجمة موجزة بالإمام مالك، والإمام مالك هو: أحد الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتبعة، مالك بن أنس بن مالك بن عامر بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غيلان بن حشد بن عمرو بن الحارث، وهو ذو أصبح الحُميري، أبو عبدالله المدني إمام دار الهجرة في زمانه، وتوفي سنة تسع وسبعين ومائة، أو سنة ثمانين ومائة. البداية والنهاية لابن كثير (174/9) ط1411/2هـ، دار المعارف - بيروت لبنان.

(22)- مقدمة تحقيق التعليق على الموطأ، د. عبد الرحمن العثيمين (67/1).

(23)- أشار د. العثيمين إلى أن أحد الفضلاء بتونس يقوم بتحقيقه. مقدمة تحقيق الاقتضاب على الموطأ (6/1).

(24)- ينظر: الموطأ –كتاب وقوت الصلاة- باب وقوت الصلاة (3/1)، ومشكلات موطأ مالك (33).

(25)- ينظر: الموطأ –كتاب وقوت الصلاة (3/1-17).

(26)- مشكلات موطأ مالك بن أنس (40).

(27)- من الآية (17) من سورة الكهف.

(28)- مشكلات موطأ مالك بن أنس (39).

(29)- المرجع السابق (40).

(30)- المرجع السابق (45).

(31)- المرجع السابق (67-68).

(32)- من الآية (37) من سورة سبأ.

(33)- من الطويل في ديوانه (131). من مواضعه: الكتاب (578/3)، والمقتضب (188/2)، والخصائص (208/2).
الشاهد: قوله: الجفنات، وأسيافنا: حيث أجرى جمع القلة مجرى جمع الكثرة، والقياس: الجفان والسيوف.

(34)- مشكلات موطأ مالك بن أنس (33-34).

(35)- المرجع السابق (39).

(36)- المرجع السابق (80-81).

(37)- من الآية (46) من سورة إبراهيم.

(38)- القراءة بفتح اللام ورفع الفعل - لَتزولُ-: قراءة أبي بن كعب وأبي إسحاق السبيعي كما في المحتسب (365/1)، أو قراءة الكسائي كما في زاد المسير (519/2).

(39)- مشكلات موطأ مالك بن أنس (37).

(40)- المرجع السابق (48).

(41)- المرجع السابق (47).

(42)- من الآية (6) من سورة ص.

(43)- مشكلات موطأ مالك بن أنس (93).
(44)- المرجع السابق (93).
(45)- القراءة بالتخفيف قراءة نافع وابن عامر. السبعة لابن مجاهد (261).
(46)- من الآية (80) من سورة الأنعام.
(47)- مشكلات موطأ مالك بن أنس (126).
(48)- المرجع السابق (93).
(49)- عبيد الله هو: ابن يحيى بن يحيى الليثي صاحبُ الرواية المشهورة في الموطأ. والمطبوع من الموطأ بروايته. تنظر: أخباره في سير أعلام النبلاء (172/7).
(50)- ابن بُكير هو: يحيى بن يحيى بن بُكَير التميمي بن عبدالرحمن الحنظلي، مولى لهم، روى عن الإمام مالك الموطأ، وقيل: إنه قرأه عليه. شذرات الذهب (59/2).
(51)- من الآية (37) من سورة سبأ.
(52)- البيت من الطويل في ديوانه (35). من مواضعه: الكتاب (578/3)، والمقتضب (188/2).
(53)- مشكلات موطأ مالك بن أنس (33-35).
(54)- الأصول لابن السراج (434/2).
(55)- توضيح المقاصد (1379/3).
(56)- من الآية (35) من سورة الأحزاب.
(57)- توضيح المقاصد (1378/3).
(58)- شرح المفصل (225/3).
(59)- ينظر: التعليق على الموطأ (3/1-6).
(60)- الحديث في الموطأ -كتاب وقوت الصلاة- باب وقوت الصلاة (4/1).
(61)- على أنَّ (أنَّ) وما دخلت عليه لفاعل لفعل محذوف بعد (لو) تقديره (ثبت) على رأي الكوفيين.
(62)- مشكلات موطأ مالك بن أنس (35-36).
(63)- المقتضب (346/2).
(64)- من الآية (5) من سورة الحجرات.
(65)- المساعد لابن عقيل (316/1).
(66)- الكتاب (119/3)، وشرح المفصل لابن يعيش (60/8)، والارتشاف (1257).
(67)- الارتشاف (1257).
(68)- المقتضب (77/3).
(69)- المفصل (323).
(70)- الإيضاح (168/2).
(71)- ينظر: الاقتضاب في غريب الموطأ (7/1).
(72)- الحديث في الموطأ –كتاب وقوت الصلاة- باب وقوت الصلاة (5/1).
(73)- من الآية (46) من سورة إبراهيم.
(74)- القراءة هي قراءة الكسائي وحده؛ إذ قرأ بفتح اللام الأولى وضم اللام الثانية (لَتَزُولُ)، وقرأ باقي السبعة بكسر اللام الأولى، وفتح الثانية (لِتَزُولَ). السبعة لابن مجاهد (363)، والحجة للكسائي أنه جعل اللام الأولى لام التأكيد، فلم تؤثر في الفعل ولم تزل إعرابه، والحجة لمن كسر اللام الأولى أنه جعلها لام كي، وهي في الحقيقة لام الجحد، و(إن) نافية بمعنى (ما) والمعنى: إن مكرهم لأضعف من أن تزول منه الجبال. الحجة لابن خالويه (203-204).
(75)- مشكلات موطأ مالك بن أنس (37).
(76)- الجنى الداني (133).

(77)- الأزهية (46).
(78)- اللامات (88).
(79)- شفاء العليل (386/1).
(80)- الكتاب (139/2).
(81)- شرح الجمل (438/1)، والمقرب (111/1).
(82)- شرح التسهيل (34/2).
(83)- الارتشاف (1272).
(84)- شفاء العليل (386/1).
(85)- المسائل البغداديات (176-177).
(86)- التوطئة (233).
(87)- ينظر المذهب الكوفي في: معاني الحروف للرماني (75)، وأمالي ابن الشجري (147/3)، وشرح التسهيل (34/2)، وائتلاف النصرة (155).
(88)- الحديث في الموطأ- كتاب وقوت الصلاة - باب جامع الوقوت (6/1).
(89)- مشكلات موطأ مالك بن أنس (39).
(90)- شرح المفصل (91/6)، والتصريح (93/2).
(91)- شرح الكافية (230/4).
(92)- الكتاب (73/1).
(93)- الارتشاف (2078).
(94)- شرح الجمل (574/2).
(95)- شرح التسهيل (46/3-47).
(96)- شرح الكافية (230/4).
(97)- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (435/2)، والارتشاف (2078).
(98)- المقتضب (178/4).
(99)- ينظر: الأصول (99/1)، والجمل (100)، والإيضاح (115)، والتبصرة (266/1)، والمفصل (276)، واللباب (199/1)، وشرح المفصل (93/6).
(100)- المقرب (73/1).
(101)- ينظر: المقاصد الشافية468/4.
(102)- ينظر: شرح الجمل لابن خروف (575/2).
(103)- قباء: بضم أوله، ممدود على وزن(فُعَال)، ومن العرب من يذكره فيصرفه، ومنهم من يؤنثه ولا يصرفه، وهما موضعان: موضع في طريق مكة من البصرة، وقباء آخر المدينة. معجم ما استعجم للبكري (1045/3).
(104)- الحديث في الموطأ- كتاب وقوت الصلاة-باب جامع الوقوت (9/1).
(105)- مشكلات موطأ مالك بن أنس (40).
(106)- ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (234/2)، والارتشاف (882).
(107)- الكتاب (244/3).
(108)- ما ينصرف وما لا ينصرف (54).
(109)- ينظر: التعليق على الموطأ (17/1).
(110)- الحديث في الموطأ-كتاب وقوت الصلاة-باب جامع الوقوت (12/1).
(111)- من الآية (35) من سورة محمد -صلى الله عليه وسلم-.
(112)- ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (297/3-298).
(113)- مشكلات موطأ مالك بن أنس (44).

(114)- من الآية (35) من سورة محمد-صلى الله عليه وسلم-.
(115)- ينظر: الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب (28/1).
(116)- لسان العرب (و.ت.ر).
(117)- من ذلك قول مكي عند قوله تعالى:{ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ}-130سورة البقرة-:" أي: في نفسه، فنصب لما حذف حرف الجر". مشكل إعراب القرآن (150/1).
(118)- من ذلك قول الفراء عند تناوله لقوله تعالى: { إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ}:"العرب توقع سفه على نفسه، وهي معرفة، وهي من المعرفة كالنكرة، لأنه مفسر، والمفسر في أكثر الكلام نكرة، كقولك: ضقت به ذرعًا". معاني القرآن (79/1).
(119)- من ذلك رد الزجاج على الفراء نصب نفسه على التمييز في قوله تعالى:{ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ}: "وقال بعض النحويين: إن (نفسه) منصوب على التفسير، وقال: التفسير في النكرات أكثر نحو: طاب زيد بأمره نفسًا، وقرَّ به عينًا، وزعم أن هذه المفسرات المعارف أصل الفعل لها، ثم نقل إلى الفاعل، وَجِعَ زيد رأسه، وزعم أن أصل الفعل للرأس، وما أشبهه، وأنه لا يجيز تقديم شئ من هذه المنصوبات، وجعل (سفه نفسه) من هذا الباب، وعندي أن معنى التمييز لا يحتمل التعريف؛ لأن التمييز إنما هو واحد يدل على جنس أو خُلَّةٍ تَخْلُص من خلالٍ، فإذا عرفه صار مقصودًا قصده ، وهذا لم يقله أحد ممن تقدم من النحويين". معاني القرآن وإعرابه (210/1).
(120)- التعليق على الموطأ (33/1)، ويقصد بالوجه الذي بدأ به هو أن الفعل (وُتِرَ) في الحديث متعد لمفعولين.
(121)- ينظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر (123/14)، والمسالك في شرح موطأ مالك لابن العربي (411/1- 412).
(122)- ينظر: الاستذكار لابن عبد البر (65/1).
(123)- الحديث في الموطأ-كتاب وقوت الصلاة-باب جامع الوقوت (14/1).
(124)- مشكلات موطأ مالك بن أنس (47).
(125)- ينظر: الأصول (259/2)، والتبصرة والتذكرة للصيمري (285/1)، والجنى الداني (316- 317).
(126)- من الآية (59) من سورة الأعراف.
(127)- من الآية (2) من سورة الأنبياء.
(128)- من الآية (4) من سورة إبراهيم.
(129)- ينظر: في مواضع زيادة (من): شرح الجمل لابن عصفور (487/1)، والجنى الداني (320).
(130)- الكتاب (225/4).
(131)- ينظر: شرح التسهيل (138/3).
(132)- من الآية (146) من سورة الأنعام.
(133)- معاني القرآن (290/2).
(134)- ينظر: الارتشاف (1723).
(135)- من الآية (31) من سورة الكهف.
(136)- من الآية (31) من سورة الأحقاف.
(137)- الحديث في صحيح البخاري-باب الغيرة (35/7).
(138)- من المتقارب لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (201).
من مواضعه: شرح التسهيل لابن مالك (138/3)، وشواهد التوضيح والتصحيح (126)، والجنى الداني (318)، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (329/5).
(139)- الحديث في الموطأ-كتاب وقوت الصلاة-باب النهي عن دخول المسجد بريح الثوم (17/1).
(140)- مشكلات موطأ مالك بن أنس (48).
(141)- الكتاب (93/3- 94).
(142)- ينظر: شرح الألفية لابن الناظم (487).
(143)- شرح الكافية الشافية (129/2).
(144)- الآية (6) من سورة المدثر.
(145)- ينظر: التصريح (384/2).

(146)- الآية (61) من سورة طه.
(147)- الحديث في صحيح مسلم-باب غزوة النساء مع الرجال (1433/3).
(148)- ينظر: توضيح المقاصد (1257- 1258).
(149)- ينظر: التعليق على الموطأ (48/1).
(150)- ينظر: السابق (48/1).
(151)- الحديث في الموطأ-كتاب الطهارة-باب جامع الوضوء (28/1).
(152)- من الآية (87) من سورة البقرة.
(153)- مشكلات موطأ مالك بن أنس (55، 56).
(154)- من الآية (9) من سورة الروم.
(155)- من الآية (44) من سورة البقرة.
(156)- من الآية (51) من سورة يونس.
(157)- ينظر: الجنى الداني (30).
(158)- ينظر: المقتضب (307/3)، والتبصرة والتذكرة (467/1).
(159)- الكتاب (187/3).
(160)- ينظر: معاني القرآن (98/1).
(161)- الآيتان (16، 17) من سورة الصافات.
(162)- من الآية (99) من سورة الأعراف.
(163)- المقتضب (308/3).
(164)- من الآية (87) من سورة البقرة.
(165)- معاني القرآن (147/1).
(166)- القراءة بسكون الواو لأبي السمال. ينظر: شواذ القراءات للكرماني (71).
(167)- ينظر: إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري (190/1).
(168)- الآية (100) من سورة البقرة.
(169)- ينظر: رأي الكسائي في الدر المصون (24/2).
(170)- ينظر: البحر المحيط (492/1).
(171)- ينظر: أمالي ابن الشجري (400/1)، وشرح المفصل لابن يعيش (151/8)، وشرح التسهيل لابن مالك (110/4- 111).
(172)- الكشاف (304/1).
(173)- ينظر: شرح التسهيل (111/4).
(174)- ينظر: التعليق على الموطأ لأبي الوليد الوقشي (69/1- 70).
(175)- الحديث في الموطأ-كتاب الطهارة-باب جامع الوضوء (28/1- 29).
(176)- من الآية (35) من سورة إبراهيم.
(177)- من الآية (101) من سورة يوسف.
(178)- المعروف أن لفظ هذا الحديث مرفوع "يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك" والحديث بهذا اللفظ في سنن الترمذي-باب ما جاء أن القلوب بين أصبعي الرحمن (16/4)، وورد باللفظ الذي أثبته ابن السيد في المصنف-باب التسبيح والقول وراء الصلاة (237/2).
(179)- من الآية (27) من سورة الفتح.
(180)- من الطويل في ديوانه (99). من مواضعه: شرح الكتاب للسيرافي (263/3)، والبديع في علم العربية لابن الأثير (628/1)، والتذييل والتكميل (311/7).
(181)- مشكلات موطأ مالك بن أنس (56- 57).
(182)- من الآية (144) من سورة آل عمران.
(183)- البيت من مجزوء الكامل للنابغة الجعدي في ديوانه (93). من مواضعه: شرح الكتاب للسيرافي (263/3).
(184)- ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (263/3)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/9).

(185)- ينظر: التعليق على الموطأ (70/1- 71).
(186)- ينظر: معاني الحروف للرماني (76)، ومغني اللبيب (152/1- 153).
(187)- من الآية (139) من سورة آل عمران.
(188)- الصاحبي (92).
(189)- ينظر: رصف المباني (110)، والجنى الداني (212).
(190)- الحديث في الموطأ-كتاب الطهارة-باب جامع الوضوء (29/1).
(191)- الآية (11) من سورة العنكبوت.
(192)- من الآية (186) من سورة آل عمران.
(193)- من الآية (132) من سورة البقرة.
(194)- مشكلات موطأ مالك بن أنس (58- 59).
(195)- من الآية (32) من سورة يوسف.
(196)- شرح المفصل (37/9).
(197)- الكتاب (509/3).
(198)- شرح المفصل (37/9).
(199)- ينظر: شرح التصريح (299/2).
(200)- من الآية (57) من سورة الأنبياء.
(201)- من الآية (85) من سورة يوسف.
(202)- من الآية (158) من سورة آل عمران.
(203)- من الآية (41) من سورة الزخرف.
(204)- من الآية (42) من سورة إبراهيم.
(205)- من الآية (24) من سورة الأنفال.
(206)- ينظر: تفصيل تلك الحالات في أوضح المسالك (95/4-103)، والتصريح (300/2-303).
(207)- ينظر: التعليق على الموطأ (73/1- 74).
(208)- ينظر: الاستذكار-باب جامع الوضوء (192/1)، وينظر: التمهيد لابن عبد البر-أيضًا (256/20-258).
(209)- الحديث في الموطأ-كتاب الطهارة-باب جامع الوضوء (32/1).
(210)- مشكلات موطأ مالك بن أنس (61).
(211)- من الآية (25) من سورة القصص.
(212)- ينظر: شرح المفصل (65/2-67) بتصرف.
(213)- ينظر: الإنصاف (252/1)، والتبيين للعكبري (386).
(214)- ينظر: معاني القرآن (24/1).
(215)- الأصول (216/1).
(216)- ينظر: رأي الكوفيين في: ائتلاف النصرة للزبيدي (124)، وتنظر: حجج الكوفيين في الإنصاف (252/1-254)، والتبيين (387-389).
(217)- ينظر: رأي الأخفش في شرح الكافية للرضي (45/2)، والارتشاف (1610).
(218)- الارتشاف (1610).
(219)- ينظر: التعليق على الموطأ (76/1).
(220)- الحديث في الموطأ-كتاب الطهارة-باب واجب الغسل إذا التقى الختانان (47/1)، والرواية في الموطأ هي: "قبل أن يموت".
(221)- الآية (64) من سورة الزمر.
(222)- مشكلات موطأ مالك بن أنس (67).

(223)- من الآية (80) من سورة يوسف.
(224)- من الآية (137) من سورة النساء.
(225)- من الآية (142) من سورة آل عمران.
(226)- من الآية (36) من سورة فاطر.
(227)- ينظر: المفصل (246)، وشرحه للخوارزمي (221/3)، والتصريح (371/2-375).
(228)- ينظر: شرح الألفية لابن الناظم (490)، والتصريح (391/2).
(229)- من الآية (31) من سورة إبراهيم.
(230)- الكتاب (99/3).
(231)- ينظر: التصريح (391/2).
(232)- المقتضب (85/2).
(233)- البيت من الطويل لعامر بن جوين الطائي. من مواضعه: شرح التسهيل لابن مالك (50/4)، وتوضيح المقاصد (1263/3).
(234)- الكتاب (307/1).
(235)- الارتشاف (1690).
(236)- ينظر: التعليق على الموطأ (94/1- 95).
(237)- الحديث في الموطأ-كتاب الصلاة-باب ما جاء في النداء للصلاة (70/1).
(238)- ينظر: الاستذكار لابن عبد البر (389/1)، والتمهيد له (319/18).
(239)- مشكلات موطأ مالك بن أنس (75- 76).
(240)- ينظر: أقسام (إن) في الأزهية (54-59)، والجنى الداني (207).
(241)- إن النافية غير عاملة على مذهب سيبويه، ينظر: الكتاب (152/3- 153)، والتعليقة لأبي علي الفارسي (256/2)، بينما ذهب الكسائي، وأكثر الكوفيين، والمبرد، وابن السراج، وأبو علي الفارسي إلى جواز إعمالها، ينظر: ارتشاف الضرب (1207)، والمقتضب (359/2)، والأصول (95/1)، والمسائل البصريات (647/1- 648).
(242)- من الآية (20) من سورة الملك.
(243)- من الآية (25) من سورة الأحقاف.
(244)- معاني الحروف (75).
(245)- ينظر: مغني اللبيب (126/1- 127).
(246)- ينظر: تفصيل ذلك في معاني الحروف (71-74)، والجنى الداني (215)، والمغني (159/1).
(247)- من الآية (73) من سورة آل عمران.
(248)- معاني القرآن (223/1).
(249)- معاني القرآن وإعرابه (430/1- 431).
(250)- البحر المحيط (519/2).
(251)- ينظر: الدر المصون (256/3).
(252)- ينظر: الجنى الداني (224).
(253)- ينظر: التعليق على الموطأ (115/1- 116).
(254)- الحديث في الموطأ-كتاب الصلاة-باب النظر في الصلاة إلى ما يشغلك عنها (99/1).
(255)- الرواية في الموطأ الذي بين أيدينا "فسمي ذلك المال الخمسين" الموطأ (99/1)، وكذلك في المنتقى شرح الموطأ للباجي الأندلسي (181/1)، وشرح الزرقاني على الموطأ (364/1- 365).
(256)- مشكلات موطأ مالك بن أنس (80- 81).
(257)- ينظر: شرح الألفية لابن الناظم (171)، والتصريح للشيخ خالد (448/1).
(258)- الآيتان (18- 19) من سورة المطففين.
(259)- ينظر: شرح الكافية الشافية (78/1).
(260)- البيت من المديد ليزيد أو للأحوص كما في خزانة الأدب (309/7).

من مواضعه: الممتع لابن عصفور (110/1)، وشرح الكافية الشافية (78/1)، والبديع لابن الأثير (98/2)، وتمهيد القواعد (4096/8).

(261)- شرح الكتاب (92/2- 93).

(262)- ينظر: التعليق على الموطأ (146/1- 147).

(263)- الاقتضاب في غريب الموطأ وإعراب على الأبواب (125/1).

(264)- الحديث في الموطأ-كتاب قصر الصلاة في السفر-باب جامع سبحة الضحى (153/1).

(265)- مشكلات موطأ مالك بن أنس (87).

(266)- ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (190/2).

(267)- ينظر: الجنى الداني (109-110)، والفضة المضية للعاتكي (323).

(268)- أوضح المسالك (201/4).

(269)- ينظر: المقاصد الشافية (235/1).

(270)- ينظر: السابق (238/1-240).

(271)- القراءة في: السبعة لابن مجاهد (351)، والبحر (342/5)، والنشر (187/2).

(272)- من الآية (90) من سورة يوسف.

(273)- البحر المحيط (343/5).

(274)- الحديث في الموطأ-كتاب قصر الصلاة في السفر-باب جامع الصلاة (170/1).

(275)- من الآية (62) من سورة طه.

(276)- مشكلات موطأ مالك بن أنس (89- 90).

(277)- من الآية (23) من سورة المائدة.

(278)- من الآية (14) من سورة الصف.

(279)- من الآية (30) من سورة يوسف.

(280)- الكتاب (40/2-41).

(281)- ينظر: شواهد التوضيح (191).

(282)- ينظر: توضيح المقاصد (586/2)، وشرح ابن عقيل (473/1).

(283)- الحديث في الموطأ-كتاب صلاة الكسوف-باب العمل في صلاة الكسوف (178/1)، وأورده ابن السيد في كتاب الاستسقاء (93).

(284)- مشكلات موطأ مالك بن أنس (93).

(285)- الكتاب (340/1- 341).

(286)- ينظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش (1870/4).

(287)- المقتضب (229/3).

(288)- من الآية (79) من سورة النساء.

(289)- شرح الكتاب (229/2- 230).

(290)- ينظر: التذييل والتكميل (221/7)، وتمهيد القواعد (1871/4).

(291)- ينظر: التعليق على الموطأ (222/1)، والاقتضاب (216/1).

(292)- ينظر: إعراب ما يشكل من لفظ الحديث النبوي للعكبري (143).

(293)- الحديث في الموطأ-كتاب صلاة الكسوف-باب ما جاء في صلاة الكسوف (188/1)، وأورده ابن السيد في كتاب الاستسقاء (93).

(294)- من الآية (6) من سورة ص

(295)- مشكلات موطأ مالك (93).

(296)- من الآية (27) من سورة المؤمنون.

(297)- من الآية (6) من سورة ص.

(298)- التصريح (363/2).

(299)- توضيح المقاصد للمرادي (1235/4).

(300)- من الآية (10) من سورة يونس.

(301)- الحديث في الموطأ-كتاب القرآن -باب ما جاء في الدعاء (213/1)، وأورده ابن السيد في كتاب الاستسقاء (96).

(302)- مشكلات موطأ مالك لابن السيد (96).

(303)- من الآية (36) من سورة فاطر.

(304)- التصريح (375/2).

(305)- النحو الوافي (356/4).

(306)- الحديث في الموطأ-كتاب القرآن -باب ما جاء في الدعاء (214/1)، وأورده ابن السيد في كتاب الاستسقاء (97).

(307)- مشكلات موطأ مالك (97).

(308)- ينظر: شرح الأشموني (141/2).

(309)- الإيضاح (271).

(310)- الحديث في الموطأ-كتاب الحج-باب ما ينهى عنه من لبس الثياب في الإحرام (324/1- 325)، وفي هذا الموضع خالف ابن السيد ترتيب موطأ مالك, فقد قَدَّم كتاب الجهاد على كتاب الحج، وقد التزمت هنا بترتيب موطأ مالك، ينظر: مشكلات موطأ مالك (131).

(311)- مشكلات موطأ مالك (131).

(312)- ينظر: التعليقة لابن النحاس الحلبي (441، 529).

(313)- المقتضب (175/2).

(314)- من الوافر، ونسب لأبي طالب، وحسان، والأعشى، وليس في ديوان واحد منهم، من مواضعه: الكتاب (8/3)، وشرح المفصل لابن يعيش (52/7)، وشرح الكافية للرضي (85/4)، وشرح الأشموني (575/3)، وخزانة الأدب (11/9).

(315)- الكتاب (8/3).

(316)- الحديث في الموطأ-كتاب الجهاد -باب ما جاء في الغلول (457/2)، ومشكلات موطأ مالك (126).

(317)- القراءة بحذف النون-نون الرفع-قراءة نافع وابن عامر، ينظر: كتاب السبعة لابن مجاهد (261)، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه (143).

(318)- من الآية (80) من سورة الأنعام.

(319)- ينظر: شرح التسهيل (53/1)، وشرح الكافية (24/4)، والفاخر (102/1).

(320)- ينظر: المساعد (31/1-32)، وشفاء العليل (125/1).

(321)- ينظر: الخصائص (388/1)، وضرائر الشعر (109-110)، والضرائر (125).

(322)- الحديث بهذه الرواية في مسند أبي داود الطيالسي -باب أحاديث الزبير بن العوام (159/1)، وفي سنن ابن ماجة -باب الإيمان (26/1)، وشرح السنة للبغوي -باب فضل السلام (258/12).

(323)- من الطويل في ديوانه (127)، وشرح التسهيل (53/1)، وشرح الكافية الشافية (85/1)، وشفاء العليل (125/1).

(324)- من الرجز، في الخصائص (388/1)، وضرائر الشعر (110)، وشرح التسهيل (53/1)، وشرح الكافية الشافية (85/1)، والنكت الحسان (308)، وشفاء العليل (125/1).

فهرس محتويات البحث

الموضوع	ص
المقدمة	57
المبحث الأول: ابن السِّيد البطليوسي وكتابه مشكلات موطأ مالك بن أنس	63
المطلب الأول: التعريف بابن السِّيد البطليوسي بإيجاز	64

المطلب الثاني: التعريف بكتاب مشكلات موطأ مالك بن أنس	65
المبحث الثاني: توظيف الدرس النحوي في حل المشكل من لفظ الحديث النبوي	71
المطلب الأول: توظيف الدرس النحوي في حل المشكل من لفظ الحديث النبوي في كتاب وقوت الصلاة	71
استعمال جمع الكثرة مكان جمع القلة	71
كسر همزة (إن) وفتحها	73
نوع اللام بعد (إن) المخففة من الثقيلة	74
صوغ اسم التفضيل من غير الثلاثي	76
قباء بين الصرف ومنعه	77
وجه نصب أهله	78
زيادة (من) في الإيجاب	79
الجزم في جواب النهي	81
المطلب الثاني: توظيف الدرس النحوي في حل المشكل من لفظ الحديث النبوي في كتاب الطهارة	83
دخول همزة الاستفهام على واو العطف	84
إجراء (إن) الشرطية مجرى (إذا) الزمانية	86
دلالة المضارع المؤكد بالنون مع القسم والنهي	88
تقدير (قد) مع الفعل الماضي الواقع حالاً	90
حذف (أن) الناصبة للمضارع مع إبقاء عملها	91
المطلب الثالث: توظيف الدرس النحوي في حل المشكل من لفظ الحديث النبوي في كتاب الصلاة	93
نوع (أن) في قوله –صلى الله عليه وسلم–: "حتى يظل الرجل أن يدري"	93
الوجه في رواية "المال الخمسون" بالرفع والنصب	94
إثبات الياء في قوله –صلى الله عليه وسلم–: "قوموا فلأصلي لكم"	96
إلحاق الفعل علامة الجمع مع الفاعل الظاهر	97
وجه نصب (عائذًا) في قوله –صلى الله عليه وسلم–: "عائذًا بالله"	98
أن المفسرة	99
المطلب الرابع: توظيف الدرس النحوي في حل المشكل من لفظ الحديث النبوي في كتاب القرآن	101
نصب المضارع بـ (أن) في النفي	101
إضافة الشيء إلى نفسه	102
المطلب الخامس: توظيف الدرس النحوي في حل المشكل من لفظ الحديث النبوي في كتاب الحج	102
حذف لام الأمر	102
المطلب السادس: توظيف الدرس النحوي في حل المشكل من لفظ الحديث النبوي في كتاب الجهاد	103
حذف نون الرفع من الأفعال الخمسة من دون رافع أو جازم	103
الخاتمة	104
ثبت المصادر والمراجع	105
محتويات البحث	117